جامعة قاصدي مربـاح- ورقلـة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان:علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

تخصص:مالية المؤسسة

اعداد الطالبة: مرابطي نوال

بعنـوان:

دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية دراسة عينة من البنوك لولاية ورقلة خلال 2013

نوقشت وأجيزت بتاريخ:2013/06/25

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/يوسف قريشي.....رئسيا

الأستاذ/ محمد حسان بن مالك .....مشرفا و مقررا

الأستاذ/خالد رجم..... .....مناقشا

الموسم الجامعي: 2012-2013

الإهـــــــــــداء

إلى التي لو طرحت لها الكواكب و فرشت لها الأرض من تحت قدميها فما وفيتها حقها إلى التي فرحت لأجلي و تألمت لمعانتي ** **أمـــي* **

الى روح **أبي** الطاهرة رحمه الله

الى أخواتي الأعزاء: **وفاء، سليمة** و الى الصغيرة العزيزة **سعيدة**

إلى كل الأهل والأصدقاء والزملاء*

الى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل طالب علم جاد في طلبه غيور على دينه

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا

نوال مرابطي

الشكر:

بعد الحمد والشكر للمولى عز وجل لتوفيقه لي لإتمام هذا العمل، كما أتقدم بجميل شكري وتقديري للأستاذ الفاضل **بن مالك محمد حسان والأستاذ رجم خالد** لتفضلهم بالإشراف على هذه المذكرة التي لم يبخلا علا بالمساعدة والتوجيهات الضر وروية ، أسال الله أن يجازيهم الله خير الجزاء.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك مع استعراض لمفهوم التدقيق الداخلي في البنوك وبيان أهميته وأهداف ومبادئه ومن تم التطرق غلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية واعدت استبانه خصيصا لهذا الغرض وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (30) مدققا داخليا بالبنوك المتواجدة بورقلة واستخدام نظام التسجيل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختيار الفرضيات ، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك (العام لة في ولاية ورقلة) وانه ليس م ن مهام المدقق الداخلي تحديد المخاطر وقياساها وإ نما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشان إدارة المخاطر. وقد خ لصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها:ضرورة تنظيم البنوك دورات تدريبية للمدققين الداخليين في مجال تخصصهم وثانيا ضرورة اهتمام الإدارة العليا في البنوك بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات و الموارد اللازمة لتدعيم مكانتها في البنوك وأخيرا أوصت الدراسة بالعمل على تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي يتمكن من تحقيق أداء مهامه على أكمل وجه

الكلمات الدالة: التدقيق الداخلي –إدارة المخاطر المصرفية

Abstract

THE Study has aimed to indentify the internal auditor's role in activating the risk management in the banks. the study presents the concept of the internal audit in the banks and the statement of its importance objectives and principles ,then it has addressed the role of the internal auditor in the risk management in the banks the descriptive analytical method has been used in the study to collect the data from the primary and sacondary sources in which the data were collected through a questionnair specially prepared for this purpose .its distributed to the population consisting of (**30)** internal auditors in banks in ouargla.

Also the statistical analys is program **(*spss)*** has been used to analyze the data and test the hypothesis.

The study has found asset of results which are the most important. Fristly, the internal auditor should be conscious of the importance of his role in activating the risk management in the banks in ouargla, the study also has found that it is not function of internal auditor to identify the risk and manage them, but his role is to provide the consultations and recommendations on risk management.

The study concluded some recommendations including , the need to organize training courses for banks auditors entrants in banking risk management techniques and evaluation, second more , paying attention to the administrative authorities in internal audit of banks actively helping to develop this functionality and provide the necessary resources to strengthen its position within the bank. Thirdly the study has recommended on the strength of the pillars and the foundations of the independence of the internal auditor to be able to perform his duties to the fullest.

Key Word: internal audit – risk management banking

أدى التقدم العلمي النظري والتطبيقي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي إلى كبر حجم المؤسسات المالية والمصرفية وتعدد مشكلاته مما زاد صعوبة إدارته، إدارة مباشرة لتعدد وتنوع نشاطاتها وزيادة حجم عملياتها وبالخصوص على مستوى البنوك كونها تمارس العديد من الأدوار التنظيمية والتحويلية في مختلف مفاصل أي اقتصاد ولضمان حسن أدائها وضبطه يجب أن تعمل على حسن إدارة المخاطر الموضوع الذي أصبح الأكثر أهمية على مستوى البنوك

وفي ظل هذا المناخ ليس من المستغرب أن ينظر المجتمع المالي إلى المدقق الداخلي على أنه الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر لما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلا لذلك

وعليه فقد عرف مفهوم التدقيق الداخلي تطورات هائلة حيث تحول المفهوم التقليدي الذي يهدف إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش إلى المفهوم الحديث الذي هدف إلى توسيع نطاق عمل المدقق الداخلي إلى التنبؤ لهذه الأخطاء بالإضافة إلى تقييم وتحسين فعالية الرقابة الداخلية وعمليات التحكيم وإدارة المخاطر،وتكمن كفاءة المدقق الداخلي في مدى التزامه بالمعايير المتمثلة في معايير السمات و الأداء ، ويتمثل عمل المدقق الداخلي بشان إدارة المخاطر في تأكيد حول موثوقية وملائمة المعلومات والرقابة الداخلية في البنوك حيث يساهم في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر المصرفية والتحقق من توافر السياسات والإجراءات ومدى الالتزام بها من طرف البنك.

لذا فان الفهم الصحيح لإدارة المخاطر المصرفية وتقييمها وتفعيل نظام للرقابة الداخلية يساهم بشكل فعال في تجنب وتقليل أثر هذه المخاطر وهذا ما تسعى البنوك في تحقيقه لنجاحها واستمرارها .

وبناء على ما سبق ندرج الإشكالية الرئيسية :

"ما مدى مساهمة عملية التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنوك العاملة بورقلة (BEA – BNA – BADAR B)؟"

ويتفرع عنها الأسئلة الفرعية التالية:

1) فيما تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في البنوك؟

2) كيف تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر ؟

3) الى اي مدى يساهم المدقق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنوك(عينة الدراسة)؟

فرضيات الدراسة:

-تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في البنوك كونه يعمل على تقييم وتحسين فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

-تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالعمل على وضع خطة للتدقيق المخاطر المصرفية وكما تساعد على ترسيخ آليات فعالة للرقابة

-للمدقق الداخلي دور مهم في إدارة المخاطر المصرفية على مستوى العينة المدروسة يكمن في تقييم إدارة المخاطر بفعالية وذلك بالتعاون بين قسم إدارة المخاطر وقسم التدقيق الداخلي في مجال تبادل المعلومات والتنسيق بينهما

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في أهمية التدقيق الداخلي في البنوك الذي أصبح من الأدوات التي تساهم في ضمان القضاء على نقاط الضعف التي تعتري أنظمة إدارة المخاطر والمساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.

أهداف الدراسة: انطلاقا من مشكلة الدراسة وأهميتها يمكن تحديد الأهداف:

- التعرف على أهمية التدقيق الداخلي في البنوك وإجراءاته من خلال تعريف التدقيق الداخلي وأهدافه وأنواعه والمعايير المتعارف عليها دوليا التي تعمل بموجبها.
- التعرف على أهم المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك وعلاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر.
- التعرف على دور المدقق في تفعيل إدارة المخاطر ومراحل تدقيق المخاطر المصرفية على مستوى البنوك.

أسباب اختيار الموضوع:

- مكن إيجاز الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:
- محاولة تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع التخصص.
- رغبتنا في الاطلاع على هذا الموضوع
- معرفة مدى تطور مهنة التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية.

حدود الدراسة

ستكون الدراسة على مستوى عينة من البنوك المحلية لولاية ورقلة (BNA , BEA, BADR) والحدود الزمنية لسنة 2013.

منهجية الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة قمنا بإتباع الإجراءات التي تكفل تحقيقها:

1)**الدراسة النظرية**

من خلال الإطلاع على أهم الدراسات والمراجع العلمية والمعلومات التي تم الحصول عليها.

تم استخدام المصادر الثانوية والأولية وتمثلت الثانوية منها في الكتب والدراسات العلمية والأبحاث (مذكرات ماجستير).

المصادر الأولية تمثلت في توزيع الاستبانة تضمنت 3 محور، ولتحقيق هذا الغرض وجمع البيانات الأولية من خلال توزيعها على أفراد عينة من البنوك المتواجدة بورقلة، وذلك من أجل معرفة مدى مساهمة المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية من خلال وجهة نظر أفراد العينة المدروسة.

خطة البحث:

لمعالجة الموضوع نتناول جانبين أساسيين:

الجانب النظري للدراسة وآخر تطبيقي متمثل في دراسة حالة على عينة من البنوك (BADR,BNA,BEA) وعلى هذا الأساس اعتمدنا الخطة الآتية:

الفصل الأول: التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر المصرفية

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك وكذلك دوره في إدارة المخاطر المصرفية ومدى مساهمته

في تفعيل إدارة المخاطر من خلال تقويم وتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية، كما تطرقنا إلى إبراز أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا.

الفصل الثاني: دراسة حالة على عينة من البنوك لولاية ورقلة

بعد الدراسة النظرية سنقوم بإسقاط كافة المعطيات النظرية السابقة على أرض الواقع من خلال دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية لولاية ورقلة وتتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ، البنك الوطني الجزائري (BNA) والبنك الخارجي الجزائري (BEA) وفي الختام سنحاول تقديم بعض التوصيات و الآفاق

الفهرس	الصفحة
ملخص	III
الشكر	IV
الإهداء	V
قائمة المحتويات.	VI
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال البيانية	X
قائمة الملاحق	XI
المقدمة	ب
الفصل الأول : أثر التدقيق الداخلي على عملية إدارة المخاطر المصرفية	
تمهيد الفصل الأول	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي	03
المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي	03
المطلب الثاني: أنواع التدقيق الداخلي	05
المطلب الثالث: التدقيق الداخلي في البنوك	10
المبحث الثاني: التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر المصرفية	12

المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية	**12**
المطلب الثاني: إدارة المخاطر	**16**
المطلب الثالث: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية	**18**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**20**
الفصل الثاني: تحليل واقع مساهمة المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنوك العاملة بورقلة (BEA - BNA - BADAR B)"	
تمهيد	**25**
المبحث الأول: عينة وأدوات الدراسة	**25**
المطلب الأول:عينة الدراسة	**25**
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	**26**
المبحث الثاني: النتائج و المناقشة	**27**
المطلب الأول: أسلوب التدقيق في البنوك	**27**
المطلب الثاني:تحليل نتائج الاستبيان	**29**

المطلب الثالث: مناقشة النتائج (اختبار الفرضيات)	40
خلاصة الفصل	42
الخاتمة	44
المراجع	47
الملاحق	51

تمهيد:

إن توسع حجم المؤسسات المالية والمصرفية وتشعب وظائفها مع زيادة تعقدها وتفرعها الأمر الذي زاد صعوبة تسييرها وبالخصوص على مستوى القطاع المصرفي كونه يمثل عصب الحياة التقدي والمالي في أي بلد في العالم باعتباره الوسيط الأساسي في العمليات التجارية الدولية، كان لابد من إيلاء أهمية كبيرة لوظيفة التدقيق الداخلي كونه مصدرا استشاريا وتوجيهيا يساهم في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر والتحقق من توافر سياسات وإجراءات مطورة والتزام البنك بها.وكذالك تهدف عملية التدقيق في إضفاء الثقة على دور البنوك من خلال تفعيل إدارة المخاطر وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر والحد منها وسيتم التعرض من خلال هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين كما يلي:

المبحث الأول: التدقيق الداخلي في البنوك

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الأول سيتم استعراض مفهوم التدقيق الداخلي ومعاييره وأهدافه وإجراءات التدقيق الداخلي في البنوك، أما في المبحث الثاني نتناول فيه مفهوم إدارة المخاطر وأنواع المخاطر المصرفية والتطرق إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

تعود بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي منذ 1941، واقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي واكتشاف الأخطاء والغش، ولكن مع تطور المؤسسات المالية والمصرفية وزيادة التعقيد في العمليات وكذلك مع التغييرات التكنولوجية المشاركة اصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله لذا أضحت وظيفة التدقيق الداخلي اليوم الدعم الأساسي للإدارة العليا،وأداة تحسين وتقييم مدى فاعلية الرقابة الداخلية وادارة المخاطر، وبناء على هذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التدقيق الداخلي وأهدافه وأهميته في المطلب الأول، ومن ثم انواع ومعايير التدقيق الداخلي، وأخيرا التدقيق الداخلي في البنوك في المطلب الثالث.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي

الفرع الأول: مفهوم التدقيق الداخلي

سنحاول فيما يلي بعض التعاريف للتدقيق الداخلي التي تتميز بالتنوع والتعدد بتنوع الهيئات المهتمة بهذه المهنة ومن اهم هذه التعاريف نذكر:

تعريف المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين (IIA) في نشرته التي اصدرها عام 1971 على أنه[1]: "نشاط تقييم مستقل نشأ داخل المؤسسة، تعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى كخدمة للإدارة وهو وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى."

بينما يشير التعريف الجديد لمعهد المدققين الداخليين (IIA) إلى أن التدقيق الداخلي[2]: "نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها ومساعدتها على إنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم".

كما عرفه المعهد الفرنسي للمراجعة والمستشارين الداخليين (IFACI) على أنه[3]:

"نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى اعطاء ضمانات للمنطقة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها مع تقديم نصائح لتحسين والمساهمة في خلق القيمة المضافة".

ويعرف كذلك على أنه[4]:

"نشاط وظيفي تقييمي مستقل يؤسس داخل المنظمة لتقييم أنشطتها ومدى تطبيق الأنظمة المالية والمحاسبية فيها،وكذا التزام العاملين في كافة المستويات الادارية بالسياسات والخطط والاجراءات الموضوعة من قبل الادارة لزيادة الفاعلية

[1] –خالد راغب الخطيب، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية، مكتبة المجتمع العربي للنشر– عمان2010 ص120

[2] – احمد حلمي جمعة– التدقيق الداخلي والحكومي– دار الصفار للنشر– عمان2011– ص46

[3] – شعباني لطفي: المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين سير المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر2004 ص71

[4] – .فريدة، صالح، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول مهنة الدقيق في الجزائر،جامعة سكيكدة يومي12/11 أكتوبر 2010 ص16

وتحسين الاداء، ويهدف التدقيق الداخلي عموما إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية بأقل التكاليف وتقديم الدعم والمعلومات للادارة العليا".

ومن خلال هذه المفاهيم نستنتج خصائص التدقيق الداخلي وهي[1].:

- التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة عن بقية الأنشطة والعمليات التي تخضع لفحص وتقييم المدقق الداخلي وهذه الاستقلالية تدل على موضوعية نتائج المدقق الداخلي ومدى قبولها والاعتماد عليها.
- تختص وظيفة التدقيق الداخلي بمهمة فحص وتقييم جميع الأنشطة في المؤسسة.
- مهام ومسؤوليات التدقيق الداخلي تتعدى كونها خدمة للادارة العليا وحدها أي أن التدقيق الداخلي يقدم الخدمة لجميع أعضاء التنظيم بمختلف مستوياتهم تساعدهم في انجاز أعمالهم.
- التدقيق الداخلي وظيفة استشارية لاقتراح التحسينات اللازمة ادخالها.
- أداة رقابية تعرض تقييم السياسات والاجراءات الادارية المرسومة.

الفرع الثاني: أهمية التدقيق الداخلي

اكتسبت مهنة التدقيق الداخلي اهمية كبيرة حيث أصبح لها دورا هاما في المؤسسات المالية والمصرفية وذلك لما أثبتته من ضبط للمخالفات والانحرافات عن الأهداف التي تسعى الادارة لتحقيقها ويمكن القول أن هذه الوظيفة تعتبر كصمام الأمان في الادارة ويمكن وضعها بعيون واذان الادارة.

ومن العوامل التي ساهمت في تطوير الاهتمام بالتدقيق الداخلي هي[2]:

1/ تطور حجم المؤسسات وانتشارها جغرافيا على نطاق واسع مما أدى تباعد المسافة بين الادارة العليا وكافة العاملين.

2/ ظهور شركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الافصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة.

3/ الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الادارية في المؤسسة مما دفع بالادارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الادارة للتأكد من سلامة استعمال وتحمل المسؤوليات وفقا للسياسات والنظم والاجراءات المعمول بها.

4/ حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لابد من سلامة نظام التدقيق الداخلي والرقابة الذي من شأنه التأمين على الأموال وحمايتها.

5/ انتهاج أسلوب اللامركونية في الادارة وقد لجأت الادارة في المؤسسات الكبيرة والمنتشرة جغرافيا إلى تفويض السلطات إلا أنه مازال يترتب على تلك الادارات الالتزام بالسياسات والاجراءات وتحقيق الفعالية المطلوبة.

[1] – احمد محمد مخلوف ،المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر2006، ص50

[2] – خالد راغب الخطيب، مرجع سابق ص133

أهداف التدقيق الداخلي:

تتمثل أهداف التدقيق الداخلي فيما يلي[1]:

1 -الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة.

2 -كفاءة الطرق التي يعمل بها النظام المحاسبي وذلك مؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والموقف المالي.

3 -التقييم الدوري للسياسات الادارية والاجراءات التنفيذية المتعلقة بها وابداء الرأي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية.

4 -زيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها.

5 -يقدم الحلول الممكنة والتوصيات للمشاكل التي تواجهها المنظمة.

6 -تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم

مما سبق يتضح أن التدقيق الداخلي يمثل أهدافا بعيدة المدى بحيث يتطلب الوصول إليها وتحقيقها القيام بالعديد من الدراسات والتقييمات والتحليلات،ولكي تحقق هذه الأهداف يجب على المؤسسة أن تمنح المدقق الصلاحيات التي تمكنه من اداء الوظيفة دون عوائق كما يجب أن يتوفر في المدقق صفات الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية والمهارة.

المطلب الثاني: أنواع ومعايير التدقيق الداخلي

الفرع الأول: أنواع التدقيق الداخلي

يمكن تقسيم التدقيق الداخلي إلى قسمين رئيسيين هما التدقيق الداخلي المالي والتدقيق الداخلي التشغيلي[2] وفيما يلي شرح موجز لأنواع التدقيق الداخلي

1 -التدقيق الداخلي المالي:

يعرف التدقيق الدخلي المالي بأنه[3] "الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الادارية وأية متطلبات أخرى موضوعة مسبقا"

من خلال هذا التعريف نجد أن التدقيق المالي هو المجال التقليدي للتدقيق الداخلي والذي يتضمن مراجعة وتتبع القيود المحاسبية وتدقيقها ثم التحقق من سلامتها وتطابقها مع المبادئ المحاسبية والهدف من هذا هو اظهار البيانات والقوائم المالية بصورة موضوعية وصحيحة أي تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة، كما يهدف إلى حماية أصول المؤسسة من الضياع والاختلاس.

[1] - سعدابي ابراهيم احمد، دور حوكمة الشركة والمراجعة الداخلية في تطوير الاقتصاد الوطني، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة2008 ص4

[2] - خالد راغب الخطيب، مرجع سابق ص139

[3] - كمال محمد كامل سعيد النونو، مدى تطبيق معايير التدقيق في البنوك الاسلامية، الجامعة الاسلامية غزة، مذكرة ماجستير2009 ص20.

2 – **التدقيق الداخلي التشغيلي:** يطلق عليه أيضا التدقيق الاداري، وتدقيق الأداء والتدقيق الوظيفي، ويعرف هذا النوع من التدقيق بأنه[1]: "الفحص الشامل للوحدة التشغيلية للمؤسسة ككل لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الادارية وأدائها التشغيلي وفقا لطريقة قياس محددة ضمن الأهداف الادارية وذلك للتحقق من كفاءة واقتصادية العمليات التشغيلية". من خلال هذا التعريف نجد ان التدقيق الداخلي التشغيلي أوسع من التدقيق المالي والمحاسبي فالمدقق يقوم بتدقيق كافة النشاطات داخل المنظمة المالية وغير المالية لتحديد مواطن الضعف في الأداء للعمل على علاجها والحد منها

الفرع الثاني: معايير التدقيق الداخلي

إن تأدية مهنة التدقيق الداخلي لوظائفه الحديثة المتمثلة في خدمات التأكيد الموضوعي حول إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم المؤسسي، والخدمات الاستشارية الموجهة لخدمة الزبون تتوافر مجموعتين من المعايير وتهدف هذه الأخيرة إلى تحديد المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة التدقيق الداخلي ووضع إطار لأداء وتعزيز أنشطة التدقيق الداخلي وتحسين العمليات التنظيمية بالمنظمة.وتتمثل هاتين المجموعتين من المعايير في معايير السمات ومعايير الأداء[2]

- **معايير السمات:** المتمثلة في سمات أو خصائص الجهات التي تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي، كما توضع متطلبات الجودة التي يجب أن تتوفر لجهاز التدقيق الداخلي، وكذلك متطلبات الاستقلالية والموضوعية والمعرفة والمهارة والعناية اللازمة وغير ذلك من المتطلبات لآداء المهام الملقات على عاتقهم والتزامهم بالعناية اللازمة من خلال تحديد مدى العمل المطلوب لتحقيق أهداف التدقيق الداخلي ونقيم مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي والرقابة.
- **معايير الأداء:** هي التي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس التي يتم من خلالها تقويم أداء تلك الأنشطة وذلك من خلال وضع خطط خاصة بالمخاطر وإيصال تلك الخطط ومتطلبات تنفيذها إلى الادارة العليا لمراجعة تلك الخطط واعتمادها وكذلك تقبل إدارة المخاطركما تؤكد هذه المعايير على أنه ينبغي أن يحدد التدقيق المناطق والأنشطة الخاصة التي يجب تدقيقها.

[1] – يوسف سعيد يوسف المدلل، دور طبيعة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري، م. ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة2007ص44

[2] – كريمة علي الجوهر، .صالح العقدة،غعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية واثرها في تعزيز إدارة المخاطر،منشورات المنظمة العربية لتنمية الادارة (بحوث ودراسات)، القاهرة2012 ص10

جدول رقم (1-01): **الإطار العام لمعايير التدقيق الداخلي**

مجموعة أولي	معايير السمات ATTRIBUTE STANDARD
1000	الهدف والسطلة والمسؤولية
1100	الاستقلالية والموضوعية
1110	الاستقلال التنظيمي
1120	الموضوعية
1130	العوامل التي تهدد الاستقلالية أو الموضوعية
1200	الكفاءة والعناية المهنية اللازمة
1210	الكفاء المهنية
1220	العناية المهنية اللازمة
1230	التطوير المهني المستمر
1300	تأكيد الجودة وبرامج التحسين
1310	تقويم برامج الجودة (داخلي وخارجي)
1320	التقرير عن برامج الجودة
1330	استخدام عبارة (لقد دققنا وفقا للمعايير)
1340	الافصاح عن عدم الادمان

مجموعة ثانية	معايير الأداء PERFORMANCE STANDARD	مجموعة ثانية	معايير الأداء PERFORMANCE STANDARD
20000	ادارة أنشطة التدقيق الداخلي	2310	تحديد المعلومات
2010	التخطيط	2320	التحليل والتقويم
2020	الاتصال والموافقة	2330	تسجيل المعلومات
2030	ادارة الموارد	2340	الاشراف على العمل
2040	السياسات والاجراءات	2400	توصيل النتائج
2050	التنسيق	2410	معايير توصيل نتائج العمل
2060	رفع التقرير إلى مجلس الادارة والادارة العليا	2420	جودة الاتصال
2100	طبيعة العمل	2430	الافصاح عن عدم الاذعان للمعايير

2110	إدارة المخاطر	2440	نشر النتائج
2120	الرقابة	2500	برامج الرقابة
2130	التحكم المؤسسي	2600	رضا الادارة عن مستوى المخاطر.
2200	تخطيط العمل		
2201	إعتبارات التخطيط		
2210	اهداف العمل		
2220	نطاق العمل		
2230	تخصيص مصادر العمل		
2240	برنامج العمل		
2300	أداء العمل		

المصدر: احمد حلمي جمعة- التدقيق الداخلي والحكومي- دار الصفار للنشر- عمان2011- ص84_86

الفرع الثالث: التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية

سنتطرق أولا لمعرفة **مفهوم الرقابة الداخلية** عرف على أنها[1] "الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والقياس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الانتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الادارية الموضوعة." .

وأشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية في المبدأ الثامن أن وظيفة التدقيق الداخلي جزء من نظام الرقابة الذي تقوم بإنشائه للإدارة العليا والوسيلة التي يتم بها تقييم مدى كفاءة وفاعلية وسائل وإجراءات وأساليب الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الادارة، كما يجب أن يقدم المراجع الداخلي تقريرا عن كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية ومدى قدرتها على تخفيض الخطر الذي يتعرض له البنك[2].وبالتالي فالتدقيق الداخلي يعتبر بؤرة التركيز بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية وصمام الأمان لها خصوصا بعد تحولها إلى مهنة معترف بها دوليا، أي أن التدقيق الداخلي هو مراقبة المراقبة.

والشكل التالي يوضح موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية.

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، دار الكتاب الحديث، القاهرة2010، ص155

[2]- نفس المرجع، ص87

الشكل رقم(1-01): موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية

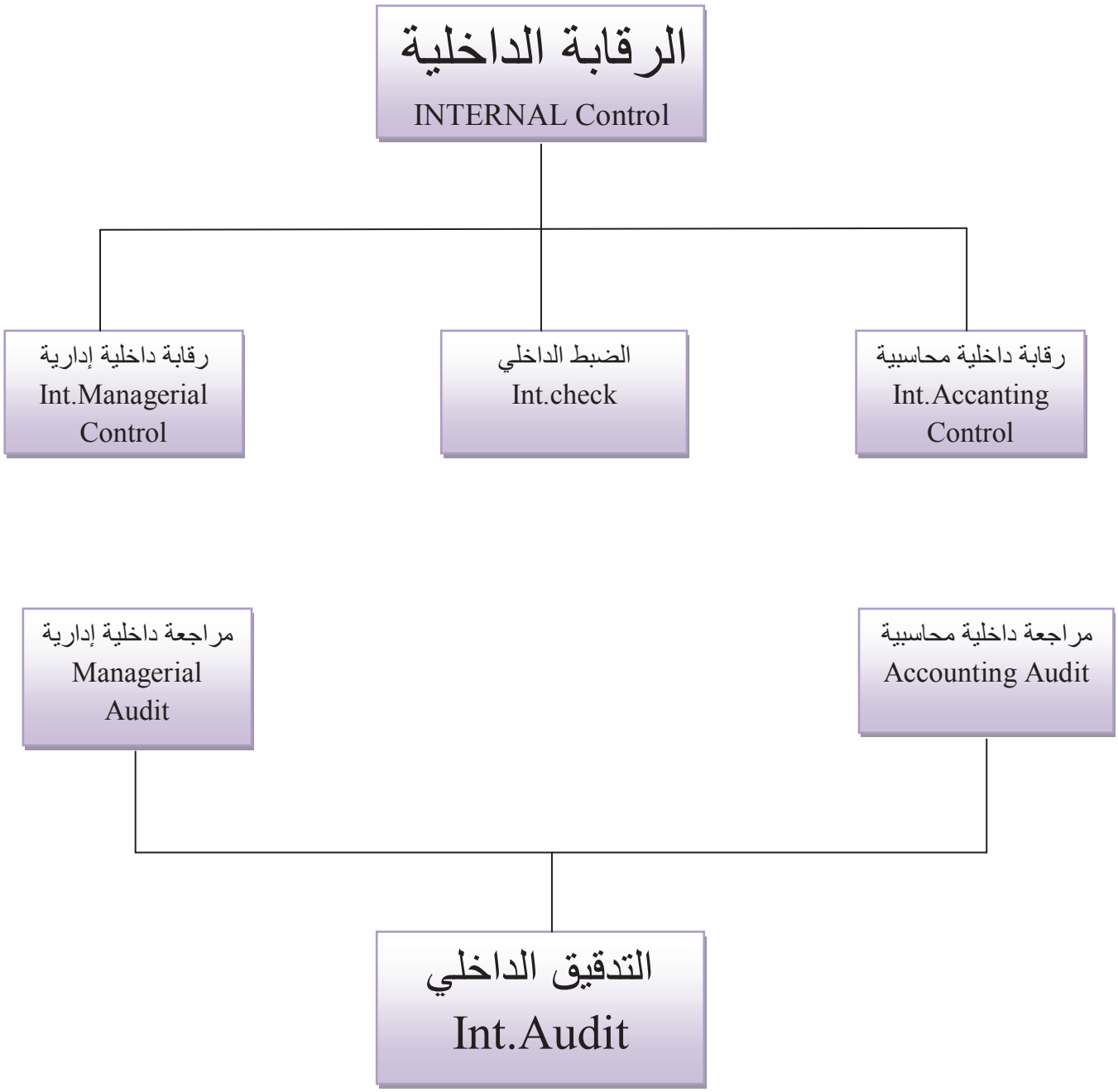

المصدر: يوسف سعيد يوسف المدلل-2007 مرجع سابق ص113

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي في البنوك

إن التدقيق الداخلي في البنوك تتلخص أهدافه في تقييم حقيقي للنظام ككل(المحاسبية، المالية، التنظيم..) بقصد كشف مواطن الضعف التي تؤثر سلبا على عوائد البنوك، إضافة إلى أن التدقيق الداخلي يقيس درجة الثقة التي يمكن منحها للعمليات المصرفية وتعتبر هذه الثقة شرطا ضروريا لنجاح البنك واستمراريته .

الفرع الأول: متطلبات ودور التدقيق الداخلي في البنوك

- يجب على البنك أن يوفر لادارة التدقيق العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة كما يتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب.
- يتوفر لإدارة التدقيق حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك ولا يكون هنا تدخل خارجي يعيق ممارسة المهنة.
- توثيق المهام والصلاحيات ومسؤولية إدارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق المعتمد من المجلس وتعميمه داخل البنك.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.
- لا يكلف موظفو التدقيق الداخلي بأي مسؤوليات تنفيذية وإدارة التدقيق هي المسؤولة عن اقتراح هيكل ونطاق التدقيق، كما أنها هي المسؤولة عن إعلام اللجنة عن احتمالية وجود تعارض في المصالح.
- تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي القائمة على أساس المخاطر بمراجعة حد أدنى لما يلي[1]:

– عمليات الابلاغ المالي في البنك للتأكد من المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والادارية والعمليات تتوفر على الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

– الامتثال للسياسات الداخلية للبنك والمعايير والاجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

الفرع الثاني: مبادئ التدقيق الداخلي في البنوك

فقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية في اتفاقية بازل II[2] بوضع عدة مبادئ للتدقيق الداخلي في البنوك وسنتطرق لها في نقاط:

1 –العمل الدائم والاستمرارية.

2 –الملل المستقل؛

3 –ميثاق التدقيق؛

4 –الحيادية؛

5 –الكفاءة المهنية؛

6 –نطاق النشاط.

[1] يوسف سعيد يوسف المدلل، مرجع سابق ،ص113

[2] – ملتقى المحاسبين الاردنيين والعرب، التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق الداخلي في البنوك من http/www.oazs-net//6838-topic.02/02/2013.h/2 :00

الفرع الثالث: عناصر التدقيق الداخلي في البنوك

تتمثل عناصر التدقيق الداخلي في البنوك في ثلاثة عناصر[1] :

أولا: تقدير المخاطر المصرفية

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها وهذه المخاطر ناتجة عن عدة عوامل خارجية وداخلية لذا فإن فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية بات أمرا ضروريا لنجاح مهمته، ولفهم طبيعة هذه المخاطر يجب أن يكون ملما بمحددات النشاط المصرفي الخارجية والداخلية. ،المحددات الخارجية التي تتمثل في المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي ، قوانين المصارف وقوانين البنك المركزي، وقوانين سوق المال،.أما بالنسبة للمحددات الداخلية فهي تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل البنك بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وبعد معرفة المدقق لمحددات النشاط المصرفي تأتي الخطوة الثانية وهي التطرق إلى معرفة المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي وكيفية التحكم فيها والسيطرة عليها وذلك من خلال تحديد مسبق لحدوث هذه المخاطر واستعمال التقنيات والوسائل التي تساهم في تنفيذ عملية التدقيق بكفاءة ومهارة.

ثانيا: إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك

لقد بين التدقيق الداخلي أنه لا يوجد تحكم في المخاطر المصرفية (تحديد أو تخفيض المخاطر) إلا إذا لعبت أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك دورها كما ينبغي[2].لذلك تعتبر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك الخطوة الأساسية في عملية التدقيق وذلك لهدف ضمان تنفيذ صحيح ودقيق لإجراءات الرقابة الداخلية بشكل يؤمن للبنوك المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم.
ويمكن حصر إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك في نقاط كما يلي[3].:

- تحديد واضح لأهداف الرقابة.
- استعمال دليل الاجراءات.
- الفصل في الوظائف والموضوعية في الحسابات.
- توفر كفاءة ومصداقية لدى الموظفين.
- توفر كفاءة في نظام المعلومات ومراقبة الأداء

ثالثا: برنامج التدقيق المحاسبي للبنوك

إن الاعتماد على المعلومات المحاسبية والمالية يتوقف على مدى كفاءة أصحاب مهنة المحاسبة والتدقيق على حد سواء حيث تعتبر هذه المعلومات أهم المصادر إذ أنها تعكس صورة حقيقية عن حالة البنك، فمن خلال هذا العنصر فدور المدقق الداخلي يتمثل في قيامه باستكمال المعطيات التي تؤثر على إصدار الحكم بخصوص الحالة المالية للبنك في الخطوات التالية:

[1] – ايهاب ديب م.س ص31
[2] نفس المرجع ص37
[3] – مخلوف أحمد.مرجع سابق ص35

- جمع البيانات المالية والمستندات الخاصة بالبنك، تتمثل في القانون الأساسي، دليل حسابات البنك، الميزانيات، القوائم المالية.
- إبداء الرأي الأولي في نظام الرقابة الداخلية من ناحية الكفاءة وسلامة هذا النظام.
- دراسة جميع الحوادث المالية التي مر بها البنك (أسبابها وعواقبها)، مع الإشارة إلى التدابير التي اتخذت لتفادي تكرار حدوثها.

إضافة إلى أن المدقق عليه أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات القوائم المالية للانشطة البنكية وهي [1]:

- درجة السيولة تعتبر ذات أهمية نسبية مرتفعة ف الميزانيات.
- معطيات خارج الميزانية ذات أهمية نسبية.
- تخضع البنوك لقواعد وتشريعات مميزة يختص بها القطاع.
- طبيعة مختلفة للمنتجات خاصة المتطورة منها.

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر المصرفية

إن التطورات المتسارعة على صعيد تحرر الخدمات المالية وازدياد عملية التطوير في التكنولوجيا تجعل نشاطات البنوك أكثر تنوعا وتعقيدا وتعرضا لكم هائل من المخاطر لذلك يجب التعامل مع هذه المخاطر بآلية مناسبة، وذلك بتبني إجراءات شاملة لإدارة المخاطر بما في ذلك الرقابة الملائمة من طرف مجلس الإدارة والإدارة العليا بهدف تحديد وقياس ومتابعة كافة المخاطر ودور المدقق هنا في تقديم المشورة والنصح للإدارة في مجال تقييم إدارة المخاطر وذلك من خلال التنسيق بين المدقق وإدارة المخاطر. وسنتطرق في المبحث إلى تقديم مفاهيم حول المخاطر وأنواع المخاطر المصرفية في المطلب الأول.وفي المطلب الثاني إدارة المخاطر المصرفية وأهدافها. وأخيرا لتدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر المصرفية.

المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية

الفرع الأول: مفهوم المخاطر

تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطر واختلفت تعاريفهم حسب الزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة ويمكن تعريفها على أنها[2]:

" احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين"

يشير هذا التعريف إلى وجهة نظر المراجعين والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة عل التأثير على تحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتيجياته.

[1] يوسف سعيد يوسف المدلل-2007 مرجع سابق ص114

[2] بوقرة رابح, حسين بلعجوز،إدارة المخاطر المصرفية بالاشارة إلى حالة الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة1 ص2

وقد اعطت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر التابعة لهيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية تعريفا للمخاطر على أنها[1]:"احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسار في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة أنشطة من جهة، وتحد من قدرة المصرف على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى"

وكان التعريف المقدم من طرف (IIA)[2]: "هو مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات لتشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها، ويمكن أن يكون الأثر إيجابيا أو سلبيا، فإذا كان الأثر سلبيا نطلق عليه (خطر/تهديد) وإذا كان إيجابيا نطلق عليه (فرص)"

الفرع الثاني: أنواع المخاطر المصرفية

تقسم المخاطر التي تتعرض لها البنوك حسب متطلبات بازلII إلى ثلاثة أنواع وهي[3]:

أولا: مخاطر الائتمان

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه وتاريخ الاستحقاق ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى آخر إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك حيث تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده[4]. وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات، البنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتماد المستندية.

وعرف الاقتصادي GERHARD SCHROECK (2002) مخاطر الائتمان[5]:
بالمخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع وإعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق أو من الاحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك، وإن خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الاقتراض.وهناك عدد من العوامل التي تسهم في تحقق المخاطر الائتمانية منها:

- عوامل خارجية:
  - ✓ تغيرات في حركة السوق يترتب عليها اثار سلبية على المقترضين.
  - ✓ تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو انهيار غير متوقع في أسواق المال.
- عوامل داخلية:
  - ✓ ضعف سياسات التسعير.
  - ✓ ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها وعدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة[6].

[1]- .محمد الجبالي ،ايهاب نظمي، قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة2012، ص76.
[2]- نفس المرجع ص 76
[3]- إيهاب ديب، مرجع سابق، ص32
[4]- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر- عمان -1999، ص213.
[5]- GERHARD Schroeck,risk management and value ration in Financial institutions, john wiley & sons, canada,2002 P170
[6]- بوقرة ..حسين ,مرجع سابق ص 4

ثانيا: مخاطر السوق

تنتج هذه المخاطر بسبب التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل.وهي الخسائر الناتجة عن تحركات الأسعار التسويق بشكل سلبي أي أن تحرك الأسعار يتجه في صالح البنك.وتنقسم هذه المخاطر إلى:

1- مخاطر سعر الفائدة

وهي المخاطرالحالية أو المستقبلية التي لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله الناتجة عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة[1] وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات يتيح ما يلي[2]:

- الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول.

- تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.

3 -مخاطر السعر[3].:

هي المخاطر التي تتمثل في إمكانية تكبد البنك لخسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية وتنشأ من تذبذبات في المراكز المأخوذة في أسواق السندات، الأسهم، العملات والبضائع.

وقياس هذه المخاطر هي مهمة من أجل فهم الخسائر المحتملة وبالتالي تطمئن الإدارة بأن الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات المتعاكسة سوف لا تؤدي إلى نفاذ رأس مال البنك.

وهذا يتطلب توفر انظمة معلومات من أجل إدارة مخاطر السعر ولضمان الالتزام مع الحدود الموصوفة.

4- مخاطر سعر الصرف:هي المخاطر التي يواجهها المصرف لدى تنفيذ عملية تبادل النقد الأجنبي والتقلبات الناتجة في اسعار صرف العملات ومخاطر إعادة تقييم مراكز العملات .إن قياس مخاطر سعر الصرف على درجة كبيرة من الأهمية من أجل فهم الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك، وعليه على الادارة أن تتعهد بأن خسائر سعر الصرف في حال حدوثها لن يكون لها ذلك الأثر المدمر لأرباح البنك

5-**مخاطر السيولة** :هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين، وفي مثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاط غير اعتيادي في التمويل قصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق بأسعار مرتفعة .وتقع مسؤولية ضمان سيولة كافية في المصرف على مجلس إدارته والادارة العليا وبالتالي على المصرف إعداد سياسات شاملة للسيولة تأخذ بعين الاعتبار النشاطات داخل الميزانية وكذلك النشاطات خارج الميزانية

ثالثا: مخاطر التشغيل

وتتمثل في احتمالية الخسارة التي قد يتعرض لها البنك نتيجة فشل أو عدم كفاءة اداء العمليات الداخلية والأنظمة الداخلية الرابطة لإدارات البنك أو أي أحداث خارجية تتعلق بالنشاط الاقتصادي بشكل عام وبالسياسات المالية والنقدية

1- محمود ابراهيم نور . وJخرون- إدارة المخاطر- دار المسيرة للنشر – عمان – ص300

2- المدهون، ص49

3- ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2006،ص38

بشكل خاص. وقد أشار (بازل2) إلى أنها أهم المخاطر التي تواجه البنوك وبالتالي يجب عليها أن تحتفظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناتجة عنها.

ويشتمل هذا النوع من المخاطر على [1]:

- مخاطر التشغيل الداخلية.
- مخاطر التشغيل الخارجية.
- مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية.
- مخاطر القانونية.

و الشكل التالي يوضح أنواع المخاطر المصرفية وطرق قياسها وفقا للاطار المقترح الحديث وفق متطلبات لجنة بازل2.

الشكل رقم1-02: أنواع المخاطر المصرفية وطرق قياسها

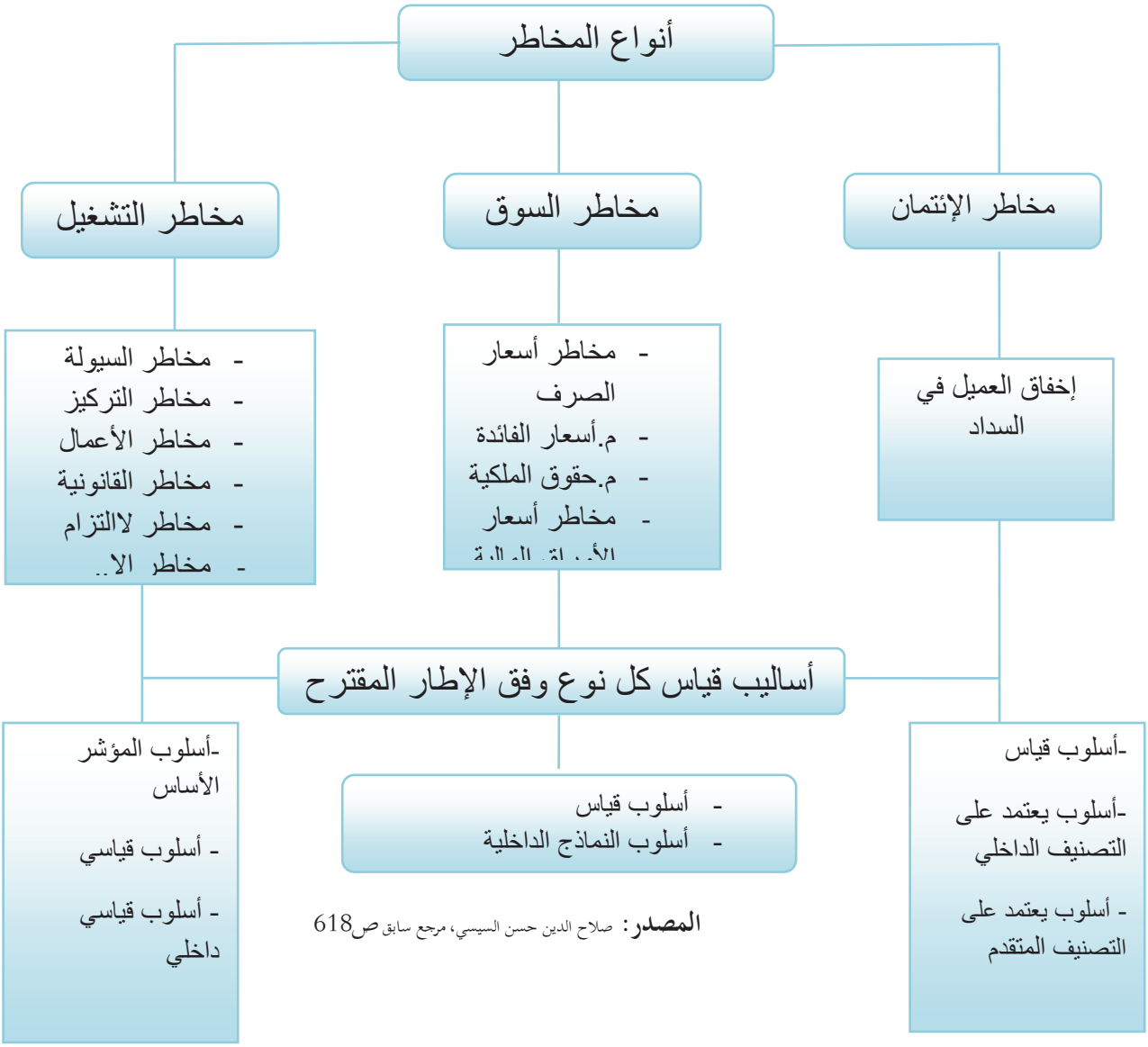

المصدر: صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق ص618

[1] - صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق ص614

المطلب الثاني: إدارة المخاطر

الفرع الاول: مفهوم إدارة المخاطر

في عام 2004 قدمت لجنة (COSO) ينشر للمفاهيم الرئيسية للإطارالمتكامل في إدارة مخاطر المشروع وعرف إدارة المخاطر بأنها[1]:

"عملية تنفيذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة والادارة وكل الافراد لتطبيق الاستراتيجية الموضوعة عبر المنظمة ومهمة لتحديد الأحداث المحتملة التي ربما تؤثر على المنظمة وإدارة الخطر لكي يكون ضمن المخاطر المقبولة لتوفير تأكيد معقول لإنجاز الأهداف التالية

1 -الاستراتيجية: الأهداف عالية المستوى، الوقوف معها ودعمها.
2 -العمليات: كفاءة وفعالية استخدام الموارد.
3 -التقارير: الاعتماد على التقارير.
4 -الاذعان: الاذعان القوانين والأنظمة المطبقة.

كما عرف معهد المدققين الداخليين IIA إدارة المخاطر على أنها[2]: "هيكل متناسق، وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر إنجاز الأهداف"

وحددت مكونات إدارة المخاطر من وجهة نظر (Kinney2003) تتمثل هذه المكونات في[3]: البيئة ،تحديد الأحداث، تقييم المخاطر،الاستجابة للخطر،أنشطة الرقابة،الاتصال والمعلومات المراقبة.

الفرع الثاني:دور إدارة المخاطر

إن الهدف الرئيسي للإدارة والمخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها، هذه القدرة تخدم عدة وظائف هامة منها:[4]

- تنفيذ الاستراتيجية.
- تنمية المزايا التنافسية.
- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.
- المعونة في اتخاذ القرار.
- المعاونة في اتخاذ قرارات التسعير.
- رفع تقارير عن المخاطر والتحكم فيها.

[1] -احمد جمعة حلمي، مرجع سابق، ص96-97
[2] - نفس المرجع والصفحة
[3] - فريدة،مفتاح، مرجع سابق ص15
[4] طارق الله خان، ادارة المخاطر،جدة المملكة العربية السعودية،الطبعة الأولى2003، ص34

الفرع الثالث: أهداف إدارة المخاطر المصرفية:

إن القيام بإدارة المخاطر المصرفية أصبح ضروريا لاستمرار البنك حيث تسعى إدارة المخاطر المصرفية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي :[1]

- ❖ الوقاية من الخسائر.
- ❖ تعظيم درجة الاستقرار في الأرباح.
- ❖ تدنية تكاليف الخسائر المالية المحتملة.

وعلى ذلك فإن حسن إدارة المخاطر المصرفية يشمل المرور بأربع مراحل أساسية هي[2]:

- ✓ تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي.
- ✓ القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظام معلومات ملائمة.
- ✓ اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها.
- ✓ مراقبة الادارة لتلك المخاطر وقياسها بمعاييرمناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر، وهذا الجهد متواصل ويمثل صميم العمل المصرفي.

الفرع الثالث: خطوات إدارة المخاطر

تتمثل خطوات أو مراحل إدارة المخاطر في[3]:

1 -تحديد المخاطر

من أجل إدارة المخاطر كأول خطوة هو تحديدها فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر، وعملية تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

2 -قياس المخاطر

بعد تحديد المخاطر يتم قياس هذه المخاطر وينظر إليها من خلال ثلاثة أبعاد وهي حجمها، مدتها واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر.

3 -ضبط المخاطر

يتم ضبط هذه المخاطر بثلاثة طرق أساسية لضبط لمخاطر المهمة وهي :

- ➢ وضع حدود على بعض النشاطات
- ➢ تحليل المخاطر

[1] ابراهيم الكراسة، مرجع سابق ص22

[2] -صلاح الدين حسين السيسي، مرجع سابق ، ص247-248

[3] - ابراهيم الكراسة مرجع سابق ص27

- إلغاء أثر هذه المخاطر

وبالتالي على الادارة أن توازن بين العائد على المخاطر والنفقات اللازمة لضبط هذه المخاطر، هذا يعني أنه على البنوك وضع الحدود للمخاطر من خلال سياسات ومعايير وإجراءات التي تبين المسؤولية.

4 -مراقبة المخاطر:

على البنك أن يعمل على توفير نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر في دقة وبنفس الأهمية يكون قادرا على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك وبالتالي على إدارة المخاطر القيام بالمراجعة والمتابعة لهذه المخاطر وإجراءات التحكم فيها، وكذلك إجراء مراجعة دورية للسياسات ودى توافقها مع القوانين والمعايير المتبعة في المصرف.

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية

الفرع الأول: دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر :

للمدقق دور مهم يقوم به في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر في المؤسسة للمساعدة في التأكيد على أن مخاطر الأعمال الرئيسية تدار بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة الداخلية بكفاءة.وعند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر يجب الأخذ لعين الاعتبار :

- استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي وتجنب أي نشاط يعيق عمله.
- القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقاب.

ومن أهم الأدوار الجوهرية التي ينبغي على المدقق القيام بها بشأن إدارة المخاطر هي [1]:

- إعطاء ضمانات بشأن سير عملية إدارة المخاطر.
- إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر.
- تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية.
- مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية.

ولضمان قيامه بدور فعال في إدارة المخاطر يجب القيام بعدة مهام والمتمثلة في:

- الحصول على المستندات التي تبين طريقة المؤسسة في إدارة مخاطرها، والتأكد من خلالها على شمولية المعلومات ومناسبتها لطبيعة المنشأة.
- البحث ومراجعة واستعراض المعلومات الأساسية والمراجع التي استندت إليها الادارة في تقنيات إدارة المخاطر.
- مراجعة تقارير تقييم المخاطر التي تم وضعها من قبل الادارة أو المدققين الخارجيين.
- التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر.
- المشاركة في إعداد التقارير والمراقبة على عمليات إدارة المخاطر.

[1] -ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العامة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة 2011 ص62.

- التأكد من وجود آلية تدابير مبكر للأزمات المالية.
- إجراء مقابلات مع الإدارة العليا والتنفيذية لتحديد أهداف وحدات العمل والمخاطر المرتبطة بها .

وبالرغم من الدور المميز للمدقق الداخلي في تحديد المخاطر وتقييمها إلا أن هناك عمليات لا تدخل ضمن نطاق مهامه وعمله في مجال إدارة المخاطر وهي:

- اتخاذ قرارات الاستجابة للمخاطرة.
- القيام بإجراءات الاستجابة للمخاطرة لمصلحة الادارة.
- تقديم ضمانات إدارية متعلقة بالمخاطر .

الفرع الثاني :العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر إحدى التخصصات المرتبطة بشكل كبير مع التدقيق الداخلي وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة في إدارة المصارف فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطرجزء من عملية التدقيق، ولكن اليوم تم الفصل بين الوظيفتين من حيث المهام والتكامل التنظيمي، وتظهر مستويات العلاقة من خلال الخمس عناصر التالية:

1- مرحلة تخطيط عملية التدقيق:

عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الاجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية ويتم تحديدها بناء على دليل المخاطر، ويتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة.

2-مرحلة التنفيذ:

خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو اختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها.

3-مرحلة أوراق العمل:

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق ويتم الربط بين كل نتيجة وملاحظة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض إليها البنك ويتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين وذلك بالتعاون بين إارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر .

4-مرحلة إعداد تقرير التدقيق

يتم تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من طرف المدقق وتتضمن هذه النتائج تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي بدورها تصدر التعليمات إلى إدارة المخاطر الأخذ بتوصيات المدقق وهنا إدارة المخاطر تقوم بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها وكيفية تجنبها

5 – مرحلة المتابعة:

بعد إعداد التقرير تكون هنا المتابعة لتنفيذ التوصيات التي رخص عليها التقرير، كما يتم متابعة وتقييم نظام الرقابة على أساس المخاطر وذلك بالتنسيق بين وحدة التدقيق ووحدة إدارة المخاطر وتهدف عملية المتابعة إلى السيطرة على المخاطر

وإدارتها بالطريقة التي تقلل من تعرض البنك للخسارة، وبالتالي نجد أن هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن للطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما.

الفرع الثالث: مراحل تدقيق إدارة المخاطر

يتم تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي بواسطة مدقق خارجي وتشمل العملية بشكل عام الخطوات التالية[1]:

- **مراجعة أهداف إدارة المخاطر وسياستها** : تتمثل الخطوة الأولى في تقييم برنامج إدارة المخاطرالذي وضعته المؤسسة ومعرفة أهداف هذا البرنامج ومدى مناسبته للمؤسسة ويشمل هذا التقييم عموما تدقيق موارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها، وعندما تكون إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف أخرى وعرضها على الادارة للموافقة عليها، وفي حالة وجود تناقض بين التطبيق والسياسة يلزم التوفيق بين الإثنين إما بتغيير الأهداف أو بتغيير أسلوب المؤسسة في التعامل نع المخاطر.
- **التعرف على المخاطر وتقييم التعرض للخسارة:** بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تأتي خطوة التعرف على احتمالية تعرض المؤسسة للمخاطر والتقنيات المستخدمة في التعرف على المخاطر.ويتم هنا تحليل العمليات لتقرير التعرضات المختلفة لخسارة واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.
- **تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض (دراسة البدائل)** بعد ان يتم التعرف على المخاطر وقياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل الممكن استخدامها للتعامل مع كل المخاطر، وينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر لتفاديها والحد منه
- **تقييم تدابير إدارة المخاطر التي تم تنفيذها** : يتم تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للمخاطر والتحقق من أن القرار تم تنفيذه على اكمل وجه، بالإضافة إلى مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة.
- **التقرير والتوصية بإدخال التغييرات لتحسين البرنامج:** يتم في هذه الخطوة إعداد تقرير مكتوب ومفصل حول نتائج التحليل متضمنا التوصيات اللازمة بإجراءات تغييرات وتعديلات لتحسين برنامج غدارة المخاطر ويرفع إلى الإدارة العليا ولمجلس الإدارة ولجنة المراجعة وكذا المساهمين وأصحاب المصالح إذا لزم الأمر[2].

[1]- طارق عبد العادل عماد، ادارة المخاطر(افراد ادارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية الاسكندرية2003، ص123

[2]- ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، مرجع سابق ص69

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المبحث إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة الحالي.

1- دراسة الجوهر والعقدة (2011) بعنوان:" إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر". جامعة العلوم التطبيقية هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم التدقيق الحديث ودوره في إدارة المخاطر، وأهمية تزويد الادارة بالنتائج تقويمات المخاطر وتأكيد كون أنظمة الرقابة كافية لتقليل المخاطر وسعى الباحث لاختبار مدى تطبيق تلك المعايير في البيئة الادارية والوصول إلى أسباب ومعوقات تطبيق البعض منها.ومن أهم نتائج الدراسة ضرورة توفير نظام رقابة داخلي فعال داخل المنظمات والذي يجب أن يكون مدعما بجهاز تدقيق داخلي فعال لأنه يعد وسيلة تقويم مستقلة يساهم في تعزيز فاعلية وكفاءة العمليات والتأكد من مدى إلتزام المنظمة بالقوانين والسياسات والتعليمات الداخلية وكذلك الحكم على كفاءة نظام إدارة المخاطر وتحقيقا لهذا الدور سعت العديد من المنظمات المهنية الدولية إلى إعادة بناء التفكير الأساسي لهذه الوظيفة.ومن أهم التوصيات:ضرورة تحديد صلاحيات ومسؤوليات المدقق الداخلي في المؤسسات وأن عملية التدقيق الداخلي تتطلب وجود خطة تقوم على أساس المخاطر ونجاح هذه الوظيفة يتطلب التزام المدقق بالمعايير والممارسات المهنية للتدقيق.

2 – دراسة يوسف سعيد يوسف المدلل (2007) بعنوان:" دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والاداري" مذكرة ماجستير

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التدقيق الداخلي في تقييم كفاءة وفعالية الادارة في ضبط الأداء المالي والإداري في شركات المساهمة العامة الفلسطينيةومن أهم النتائج لهذه الدراسة أن هناك دورا ملموسا لوظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري وكذلك ان قسم التدقيق يقوم بدور جيد بتقييم نظام الرقابة الداخلية ودعمه، بالغضافة ان عملية التدقيق تساهم بشكل كبير في تقييم ودعم إدارة المخاطر. ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في الشركات أو ضرورة عقد دورات تدريبية للمدققين الداخليين لإكسابهم المعرفة الكافية بمعايير المهنة، كما أوصت بضرورة استقلالية قسم التدقيق الداخلي عن الادارة المالية والادارة العليا.وان يقوم المدقق بشكل مستمر بتقديم تقرير إلى مجلس الادارة أو لجنة التدقيق عن مدى إلتزام بأحكام القانون.

3- دراسة إيهاب ديب مصطفى رضوان (2012) بعنوان "اثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولي" مذكرة ماجستير

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الادارة في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية بقطاع غزة. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن أداء المدقق الداخلي يتسم بالموضوعية والكفاءة المهنية ووجود تعاون بين قسم التدقيق وإدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وايضا أن التدقيق يساهم في تقويم وتحسين أنظمة الرقابة الداخليةوأهم التوصيات المقدمة هي ضرورة تنظيم المصارف لدورات تدريبية للمدققين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية ومواجهتها وتقييمها ضرورة وكذلك إهتمام التشريعات بمهنة التدقيق من ناحية استقلالية إقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها حتى يتسنى لهم أداء مهامهم بكفاءة.

4- **دراسة ابراهيم رباح ابراهيم المدهون 2011**:"دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة" مذكرة ماجستير

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المدقق في تفعيل إدارة المخاطر مع استعراض مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك ومن أهم النتائج وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف كما يدرك أهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي أهمية قيمة وتقوم بمراقبة نظام إدارة المخاطر وكذلك ان دور المدقق يتمثل في تقديم استشارات وتوصيات بشأن إدارة المخاطر وليس تحديد المخاطر وإدارتها. والتوصيات المقدمة تمثلت في:زيادة الاهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين والعمل على تعزيز المهارة والمعرفة لديهم لأداء أعمالهم بفعالية وكفاءة في مجال إدارة المخاطر وضرورة التنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في المصارف، والعمل على تدعيم مقومات استقلالية استقلالية المدقق الداخلي

5 – **دراسة البرعوثي وأحمد حلمي جمعة – 2007**– بعنوان:" دور المدقق في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية" هدفت هذه الدراسة إلى ياسمدى قيام المدققين الداخليين بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف من خلال عينة بلغت (138) مدقق داخلي وكانت النتائج المتوصل إليها أن المدققين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف الأردنية بكفاءة وكانت أفضل النتائج المتعلقة بالتعرف على أنشطة الرقابة، وتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها.وكانت توصيات الدراسة هي ضرورة إلزام الشركات الأردنية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة من قبل بورصة الأوراق المالية الأردنية بنشر تقرير مستقل عن إدارة المخاطر، وكذلك ضرورة الإهتمام بموضوع إدارة المخاطروترجمة ذلك علميا للمساعدة في زيادة الثقة ولإطمئنان المستثمرين والأسواق المالية.

6–دراسة Institute of Internal Auditors (2011) بعنوان:

Internal Aduiling role in risk management

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المدقق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستخدمة لتفعيل اداء إدارة المخاطر وقد بلغت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم إعداد استبانة وتوزيعها بالتنسيق بين المعهد في كل من الولايات المتحدة وايرلندا وبريطانيا، وكانت النتائج: هناك دور مهم للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر ووجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الادارة.

- يساعد المدقق في فهم خطة التدقيق التي تراعي منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال.
- وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تطوير مهارة المدقق الداخلي لتمكينه من تقديم استشارات وتوصيات بشأن تطوير وإدارة المخاطر للمؤسسات المالية والمصرفية.

7–دراسة Beasley and author (2006) بعنوان:

The Impact of entreprise risk management on the internal udit function.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير إدارة المخاطر على مهام المدقق الداخي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- هناك تأثير لإدارة المخاطر على التدقيق الداخلي وإن مهام التدقيق الداخلي في البنوك تكون أكثر عرضة للتأثر بإدارة المخاطر من غيرها.

- وأهم التوصيات تمثلت في ضرورة وجود نظام متكامل لإدارة المخاطر في المؤسسات، وضرورة وجود علاقة بين إدارة المخاطر وبين التدقيق الداخلي لضمان تحقيق الأهداف المسطرة.

دراسة william(2003) [1] Risk management processes and auditing Risk Assessment

- تطرقت هذه الدراسة إلى دور وظيفة التدقيق الداخلي في إضافة قيمة للمشروع، من خلال تأكيدها على عملية التقييم الذاتي للمخاطر، وأكدت الدراسة أن توفير فريق من الأشخاص يركزون على التقييم الذاتي للمخاطر يساهم في الحد منها، وهذا يتطلب زيادة وعي الإدارة بتأثير المدققين في تحقيق الأهداف المرسومة للمشروع عند التخطيط للرقابة علة على المخاطر.
- ومن توصيات الدراسة، ضرورة الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي لما لها من الأثر الكبير في تخفيض معدل المخاطر إلى أدنى حدودها من خلال تحليل التقارير الصادرة منه والتي تعطي القدرة على التنبؤ وقياس وتحليل المخاطر.

خلاصة الفصل: -

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في البنوك وخصوصا عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم يكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء خاصة في معاملات البنوك.بالاضافة إلى أن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة وإضافة قيمة للمؤسسة، كما يعمل على تقييم وتحسين إدارة المخاطر،وتحقيقا لهذا الدور يجب على المدقق الإلتزام بمجموعة من المعايير المتمثلة في معايير الصفات (السمات) وتتمثل في خصائص الأفراد والأجهزة، والأخرى في معايير (الأداء) التي تصف طبيعة الأنشطة، كما يجب أن يكون على دراية كافية حول طبيعة العمل المصرفي حتى يتمكن من وضع خطة مناسبة لإجراء عملية التدقيق في المصرف بهدف تحديد عوامل المخاطر وتزويد الإدارة المسؤولة بنتائج تقويمات المخاطر وتأكيد كون أنظمة الرقابة كافية لتجنب أو تقليل المخاطر.وتتم عملية تدقيق إدارة المخاطر من خلال عدة خطوات ليتم تقديم تقرير حول نتائج التحليل والتقويم وتقديم المشورة والنصح لتحسين برنامج إدارة المخاطر.

[1]- ايهاب ديب مرجع سابق ص20

الفصل الثاني: تحليل واقع مساهمة المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنوك العاملة بورقلة (BEA – BNA – BADAR B)"

تمهيد:

بعد التطرق إلى التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر من الجانب النظري،سنتناول من خلال هذا الفصل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة وذلك من خلال وصف منهج الدراسة والأفراد ومجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، ويتضمن كذلك وصفا للإجراءات التي قمنا بها في تقنين الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمدنا عليها في تحليل الدراسة.

المبحث الأول: عينة وأدوات الدراسة

إن نجاح النظام المصرفي في وقتنا الحالي أصبح مرهونا بمدى فعالية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية، انطلاقا من هذه الأهمية قامت السلطات الجزائرية بتطوير وإصلاح قطاعها المصرفي حيث مر القطاع المصرفي الجزائري بعدة مراحل.

المطلب الأول:عينة الدراسة

شملت دراستنا عينة من البنوك المتمثلة في:

1 –البنك الوطني الجزائري BNA:

تأسس بالمرسوم رقم 66-178 الصادر في 13 / 06 / 1999 و يمكن حصر أهم وظائفه فيما يلي:

- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القرض القصير و المتوسط الأجل و ضمان القروض كتسهيلات الصندوق و السحب على المكشوف و التسليف على البضائع و الاعتمادات المستندية .
- منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا, مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي حتى عام 1982, حيث أسس البنك الفلاحي للتنمية
- يقوم بتمويل التجارة الخارجية بالإضافة إلى مساهمته في رأس مال عدد من البنوك التجارية .

2/ تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 106.82 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك لهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف لذلك فهو يحتل مكانة متميزة في الهيكل المصرفي الجزائري، ومن مهامه: تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.
الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

3/ البنك الجزائري الخارجي BEA:

أنشئ البنك الجزائري الخارجي في 1967/10/01 بأمر رقم 204/67، عرف هذا الأخير عدة مراحل، فكان الدور الأول الذي أنشئ لأجله هو التسهيل والتطوير في غطار التخطيط الوطني للعلاقات الاقتصادية والمالية للجزائر مع باقي دول العالم ومع التغيرات والتحولات التي اتخذتها الدولة خلال الثمانينات.

وهو بنك مكلف بتسوية العمليات بين الدولة والعالم الخارجي، ومن أهدافه الأساسية هي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وذلك بتقديم خدمات مصرفية أو خلق النقود، ويعتمد البنك الجزائري الخارجي على الأموال التي حصلت من الغير في شكل ودائع.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

أدوات الدراسة: إعتمدنا في دراستنا على:

1. **المقابلة:** حيث قمنا بزيارة ميدانية لعينة الدراسة على عدة مرات حتى نتمكن من جمع المعلومات والمعطيات التي تساعدنا في إتمام الدراسة.
2. **الملاحظة:** بناء على ما تمت ملاحظته من خلال زيارتنا الميدانية لعينة من الدراسة البنوك (BNA , BEA, BADR)
3. **الاستبيان:**

- تم إعداد الاستبيان من أجل استخداها في جميع البيانات والمعلومات.
- توزيعها على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة،

وتم تقسيم الاستبيان إلى جزأين كما يلي:

الجزء الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 8 فقرات.

الجزء الثاني: تناولنا فيه دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية على البنوك الجزائرية المتواجدة في ولاية ورقلة وتقسيمه إلى ثلاث محاور كما يلي:

المحور الأول: حول مكانة التدقيق في المؤسسة ومدى تطبيقها لمعايير التدقيق (الاستقلالية، الموضوعية، والكفاءة المهنية وإنشاء خطة تدقيق وجودة التدقيق) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في البنوك ويتكون من 12 فقرة.

المحور الثاني: تناولنا فيه اختيار علاقة أنشطة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر من قبل أجهزة التدقيق في البنوك المدروسة، ويتكون من 12 فقرة.

المحور الثالث: اختيار العلاقة بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآلية تطبيقها، ويتكون من 8 فقرات. وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 3 إجابات **"لا أوافق" "محايد" "أوافق"**

المبحث الثاني: النتائج و المناقشة

المطلب الأول: أسلوب التدقيق في البنوك

إن أسلوب التدقيق في البنوك تطبق على جميع التحقيقات والنصوص الخاصة بكل مهام التدقيق والتي تهدف إلى التأكد من مصداقية وصحة المعلومات في المؤسسة ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحديد وقياس المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر.

وتتمثل مراحل التدقيق في:

- ❖ اكتساب معرفة عامة حول طبيعة المؤسسة من خلال البحث عن جميع المعلومات التي تخص البنوك وذلك من خلال الوثائق والمستندات الموجودة على مستوى المؤسسة.
- ❖ تحديد أهداف المهمة المتمثلة في عملية تقييم النظام الرقابي ومدى فعاليته وتقويم إدارة المخاطر مما يساهم في تخفيض معدل المخاطر المصرفية وزيادة قيمة المؤسسة وزيادة الموثوقية بالقوائم المالية وحماية أصول المؤسسة.
- ❖ تحديد العمليات الأكثر عرضة للخطر وتقييم درجة أهمية هذه المخاطر.
- ❖ إعداد برنامج وخطة للتحقيق والتدقيق الواجب إنجازها مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- أن تكون الخطة واقعية ويمكن تنفيذها بحيث تتلاءم مع حجم عمليات المصرف وشاملة لكافة الأنشطة.
- مراعاة التطورات الفنية والمستجدات في الأنشطة المصرفية، وبعد إعداد الخطة يتم الموافقة عليها من طرف لجنة التدقيق.
- تنفيذ مهمة التدقيق والتي تتم على أساس المعلومات المحصل عليها في المراحل السابقة مع مراعاة وقت وامتداد حدود التدقيق.

كما يقوم المدقق الداخلي باختيار التقنيات والوسائل الملائمة، فعلى سبيل المثال قد يقوم المدقق ب:

- ✓ استجواب الأفراد المعينة.
- ✓ اللجوء إلى العينات الإحصائية والملاحظات العينية

وتتمثل مراحل تنفيذ التدقيق في ثلاث مراحل:

- ➢ تدقيق المعطيات المالية والاحصائية.
- ➢ تدقيق عمليات التسيير
- ➢ التدقيق الإداري.

وبعدما يتم تنفيذ خطة المراجعة سيكون باستطاعة المدقق أن يحكم نهائيا على فعالية نظام الرقابة، أي يستطيع أن يميز بين مواطن القوة ومواطن الضعف وهذا ما يساعده في إيجاد الحلول المناسبة وتقديم النصائح والإستشارة للإدارة العليا ويتم هذا من خلال إعداد تقرير نهائي شامل للتدقيق الذي قام به المدقق طيلة فترة المهمة حيث يتميز بالدقة مع عرض كل الأدلة التي تثبت حكم وتقدير المراجع لكفاءة نظام الرقابة والأهداف المسطرة لها.

ونشير إلى أن هذا **التقرير** يخضع لمبادئ ومعايير معمول بها لدى كل المدققين (**معايير التدقيق الداخلي**).

وكخطوة أخيرة وبعد الاجتماع النهائي الذي يتم فيه مناقشة جميع النقاط التي ذكرت في تقرير المراجعة يمكن للمدقق أن يشرع في كتابة التقرير النهائي لمهمته ويصبح وثيقة رسمية ومصدرا للمعلومات كما يحتوي على نقاط مهمة تفيد كلا من المدققين والمسيرين على حد سواء.

أما عن شكل التقرير، فعموما يبنى على النحو التالي:

- صفحة أو مستند الارسال.
- فهرس، مقدمة، خلاصة.
- نص التقرير ونجد فيه عرض النتائج والتوصيات.
- الخاتمة: خطة التدقيق المتبعة والتدخلات ، الملاحق.

المطلب الثاني:تحليل نتائج الاستبيان

يتم في هذا الجزء استعراض النتائج التي تم التوصل إليها من عمليات التحليل الاحصائي، حيث تم توزيع 45 استبانة على جميع أفراد عينة الدراسة وتم استرجاع 30 أي نسبة الاستجابة بلغت 66.7%

من اجل التعامل مع إجابات أفراد العينة ، و الوصول الى نتائج تجيبنا عن الإشكاليات الجزئية واختبار فرضيات الدراسة ،تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, V.19)،

و قد استعملنا الأدوت التالية :

- معامل الفاكرونباخ للتأكد من درجة ثبات أداة القياس؛
- التوزيع التكراري، النسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية ؛
- المتوسط الحسابي، المتوسط الحسابي المرجح، الانحراف المعياري؛
- معامل الارتباط Pearson.

1- ثبات أداة الدراسة:

من اجل تقييم وقياس ثبات اراء افراد العينة ، قمنا بحساب (ألفاكرونباخ)، حيث حصل كل محور من محاور الاستبيان على القيم الموضحة في الشكل ().

جدول (2-01) : قيمة (ألفاكرونباخ) لكل محور من محاور الاستبيان

	عدد العبارات	قيمة ألفاكرونباخ
مكانة التدقيق في المؤسسة	**12**	**0,687**
علاقة أنشطة التدقيق بادارة المخاطر	**12**	**0,902**
اختبار العلاقة بين دور المدقق الداخلي في ادارة المخاطر	**08**	**0,655**
المجموع	**32**	**0,910**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج (SPSS)

من خلال الجدول (2-01) يتضح لنا أن معامل (ألفا كرومباخ) الكلي بلغ ما يقارب 92% وهي نسبة مقبولة جدا بالنسبة للعلوم الاقتصادية التي تعتمد عليها ابتداء من 60%، وهذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئننا في تطبيقه على عينة الدراسة.

– 2– وصف عينة الدراسة (التوزيع التكراري، النسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية):

الشكل رقم:03-02

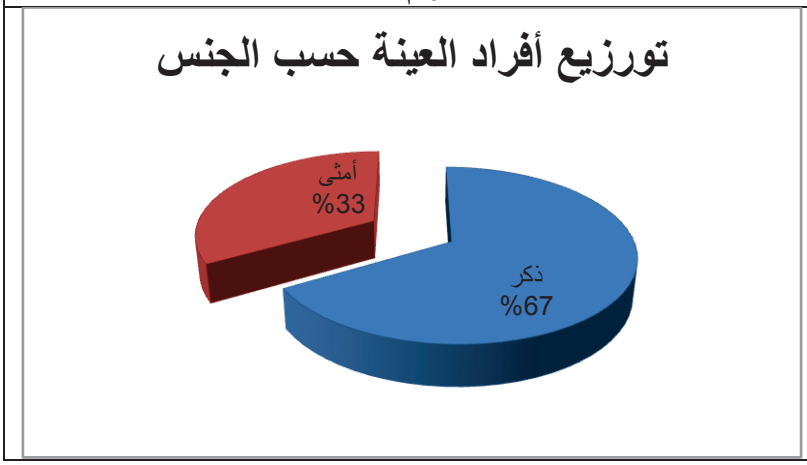

- **الجنس:** بلغ عدد المدققين من الذكور ما نسبته 67% من مجموع العينة الكلي، أما بالنسبة للإناث فقد بلغ 33% من المجوع الكلي وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم:03-04

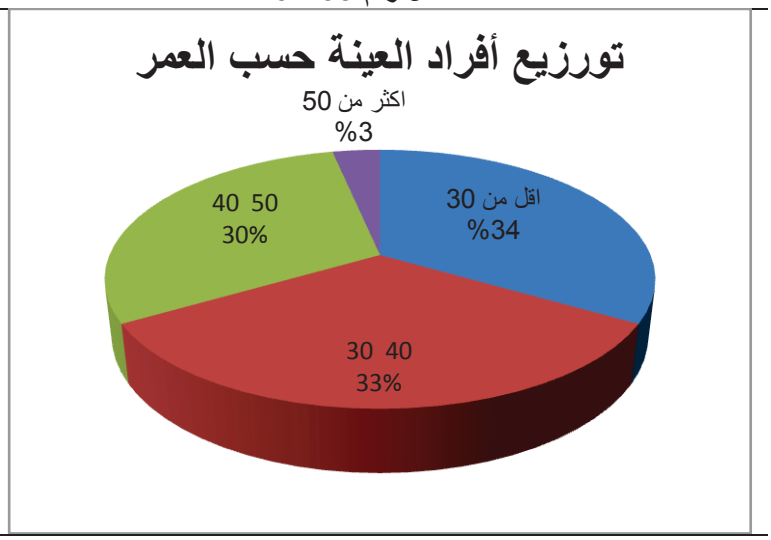

العمر: نلاحظ أن ما نسبته 34% من المستجيبين أعمارهم أقل من 30 سنة وما نسبته 33% من المستجيبين تتراوح أعمارهم بين (30-40) سنة في حين 30% من المستجيبين تتراوح أعمارهم بين (40-50) سنة ونسبة 3% من المستجيبين أعمارهم أكثر من 50 سنة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم:03-05

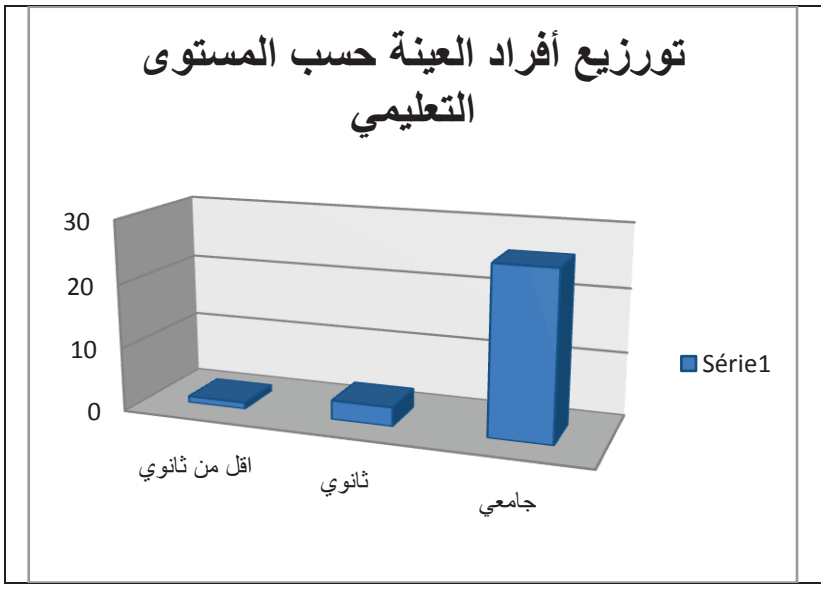

المستوى العلمي: بلغ عدد المدققين المتحصلون على شهادات جامعية أعلى مستوى اي ما نسبته 86.7%، ونسبة 10% المتحصلون على المستوى الثانوي، وما نسبته 3.3% أقل من مستوى ثانوي والشكل التالي يبين ذلك

الشكل رقم:03-06

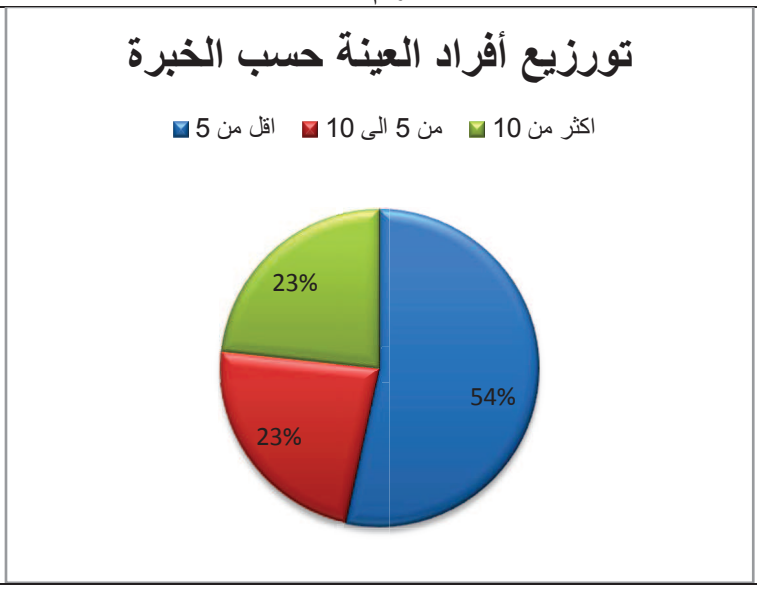

عدد سنوات الخبرة : لقد بلغ عدد المدققين الذين تقل سنوات خبرتهم في التدقيق في البنوك 5 سنوات نسبة (54%) من مجموع العينة الكلي، وما نسبته 23% من المدققين تتراوح سنوات خبراتهم في التدقيق في البنوك بين (5-10)سنوات، أما المدققون الذين يتمتعون بخبرة أكثر من 10 سنوات ما نسبته 23% من مجموع العينة الكلي، والشكل التالي يوضح ذلك

-2

التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على متغيرات الدراسة:

عدد الدورات التدريبية: بالنسبة لعدد الدورات التدريبية نلاحظ ما نسبته 66.67% من تلقوا دورات تدريبية لكن حسب الإجابات المبنية في الاستبيان الموزع على افراد العينة كانت أكثر الدورات في مجال المحاسبة وتكنولوجيل الاعلام وإهمال جانب التدقيق الذي هو مجال تخصصهم، وما نسبته 33.34% لم يتلقوا أي دورات تدريبية بعد، والشكل التالي يوضح لنا ذلك:

الشكل رقم:03-07

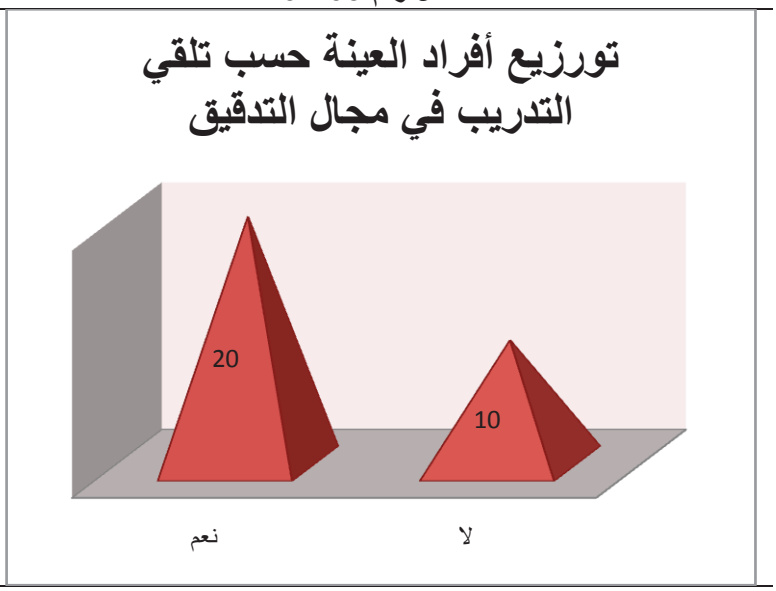

جدول رقم (2-2) :

توزيع درجات الموافقة لمقياس (Likert)

	غ موافق	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3
المتوسط	من 1.00 الى 1,66	من 1,67 الى 2,33	من 2,34 الى 3,00

المصدر: وليد عبد الرحمان خالد الفرا، تحليل بيانات الاستبيان، الندوة العالمية للشباب الاسلامي، المصدر مجهول

1) جدول رقم (2-3) تتمثل اجابات المحور الأول في الجدول الاتي:

المحور الأول: مكانة التدقيق في المؤسسة و مدى تطبيقها لمعايير التدقيق	المقياس	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
1. هناك تدخل من طرف الادارة العليا لتحديد نطاق عمل المدقق	التكرار	3	6	21	2,60	,675	موافق
	النسبة٪	10٪	20٪	70٪			
2. يقوم المدقق الداخلي بمراجعة مستقلة لأنظمة الرقابة في المؤسسة	التكرار	3	5	22٪	2,63	,669	موافق
	النسبة٪	10٪	16.7٪	73.3			
3. يقوم المدقق بالتقييم و التحليل من خلال الوثائق رسمية	التكرار	3	6	21	2,60	,675	موفق
	النسبة٪	٪10	٪20	70			
4. يلتزم المدقق الداخلي بالحياد و النزاهة عند اداء مهامه	التكرار	0	9	21	2,70	,466	موفق
	النسبة٪	٪0	٪30	70			
5. يتولى قسم التدقيق الداخلي التأكد من ان ادارة المخاطر التشغيلية تعمل بكفاءة	التكرار	6	10	14	2,27	,785	محايد
	النسبة٪	٪20	33.3٪	46.7			
6. يتم تحديد طبيعة خدمات التدقيق الداخلي وأنشطته شكل موثق	التكرار	1	10	19	2,60	,563	موافق
	النسبة٪	3.3٪	33.3٪	63.3			
7. لدعم استقلالية أنشطة التدقيق الداخلي يجب فحص الأداء من قبل المدقق خارجي	التكرار	10	15	5	1,83	,699	محايد
	النسبة٪	33.3٪	٪50	16.7			
8. لدعم انشطة التدقيق الداخلي يجب فحص الأداء من قبل لجنة التدقيق	التكرار	5	2	23	2,60	,770	موافق
	النسبة٪	16.7٪	6.7٪	76.7			
9. يتم تحديد الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الداخلي	التكرار	0	5	25	2,83	,379	موفق
	النسبة٪	٪0	16.7٪	83.3			
10. التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح ان انشطتهم تمت وفقا لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	التكرار	3	3	24	2,70	,651	موافق
	النسبة٪	٪10	٪10	80			
11. يتميز اداء المدقق الداخلي بالموضوعية حيث يمكن التحقق من ذالك من قبل مدقق خارجي	التكرار	3	8	19	2,53	,681	موافق
	النسبة٪	٪10	26.7٪	63.3			
12. يرتكز عمل المدقق الداخلي على الأخطاء الهامة التي يتم تحديدها بواسطة الادارة	التكرار	5	13	12	2,23	,728	محايد
	النسبة٪	16.7٪	٪43.3	40			
المجموع					2,51	0,63	موافق

2. جدول رقم (2-4)اجابات المحور الثاني: الجدول رقم:

المحور الثاني: علاقة أنشطة التدقيق بادارة المخاطر	المقياس	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
13. يقوم قسم التدقيق الداخلي باعداد خطة لبتدقيق السنوية وفقا للمخاطر المدروسة	التكرار	3	4	24	2,67	,661	موافق
	النسبة٪	٪10	13.3٪	76.7			
14. تقوم لجنة التدقيق بالموافقة على خطة التدقيق	التكرار	2	4	24	2,73	,583	موافق
	النسبة٪	٪6.7	٪13.3	80			
15. يتم التأكد باستمرار من توفر الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة	التكرار	18	12	00	1,40	,498	غ موافق
	النسبة٪	٪60	٪40	00			
16. يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين ادارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية	التكرار	2	6	22	2,67	,606	موافق
	النسبة٪	٪6.7	٪20	73.3			
17. يساهم التدقيق الداخلي في تحسين ادارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية	التكرار	5	5	20	2,50	,777	موافق
	النسبة٪	٪16.7	16.7٪	66.6			
18. يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط البنك	التكرار	1	7	22	2,70	,535	موافق
	النسبة٪	٪3.3	٪23.3	73.4			
19. يساعد نشاط التدقيق الداخلي على ترسيخ اليات فعالة للرقابة	التكرار	2	7	21	2,63	,615	موافق
	النسبة٪	٪6.7	٪23.3	70			
20. يتأكد المدقق الداخلي من المستوى الذي تتقبله الادارة من المخاطر(الحد المقبول)	التكرار	5	11	14	2,30	,750	محايد
	النسبة٪	٪16.7	٪36.7	46.6			
21. على المدقق الداخلي بناء نتائج عمله على اساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية	التكرار	5	2	23	2,60	,770	موافق
	النسبة٪	٪16.7	٪6.7	76.6			
22. يوفر التدقيق الداخلي المعلومات الازمة لادارة المخاطر	التكرار	3	3	24	2,70	,651	موافق
	النسبة٪	٪10	٪10	80			
23. يلتزم المدقق بايصال النتائج من خلال التقارير للجهات المعنية	التكرار	5	5	20	2,50	,777	موافق
	النسبة٪	16.7٪	16.7٪	66.6			
24. اذا نشأ خلاف بين المدقق الداخلي و الادارة يقوم المدقق الداخلي برفع تقرير الى لجنة التدقيق لحل النزاع	التكرار	3	11	16	2,43	,679	موافق
	النسبة٪	٪10	36.7٪	53.3			
المجموع					2,49	0,61	موافق

المصدر:اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

- يتضح لنا من الجدول رقم (2-4) أن آراء أفراد العينة المدروسة كانوا على اتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي كلي (2.45) أي أن نشاط التدقيق الداخلي في البنوك ساهم في تحسين إدارة المحتملة وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية وذلك من خلال وضع خطة تدقيق مدروسة جيدا وذلك بناء على التحليلات والتقويمات الموضوعية والملائمة لإدارة المخاطر المصرفية، وهذا ما يوضحه المستوى الكلي للإنحراف المعياري(0.61) وهو مقبول.
- أما بالنسبة لفقرات المحور الثاني فقد حازت الفقرة (2) التي تنص على (تقوم لجنة التدقيق بالموافقة على خطة التدقيق) على أعلى قيمة للمتوسط الحسابي (2.73) وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي (2.49) أي أن للجنة التدقيق دورا مهما في مساعدة المدقق الداخلي على أداء مهامه بكفاءة وفعالية من خلال توسيع نطاق عمله من خلال توفير المعلومات والحفاظ على استقلاليته وهو ما يؤكده الانحراف المعياري (0.59) والتوجه كان "**موافق**".
- أما الفقرة رقم (3) التي تنص على (يتم التأكد بستمرار من توفر الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة).

حصلت على أدنى قيمة للمتوسط الحسابي (1.40) وهي أقل من المستوى الكلي للمتوسط الحسابي (2.49) أي أن آراء أفراد العينة لا يتفقون حول هذه الفقرة وهذا ما يوضحه الانحراف المعياري (0.49) والتوجه كان "**غير موافق**".

3. جدول رقم (2-5) اجابات المحور الثالث:

المحور الثالث: اختبار العلاقة بين دور المدقق الداخلي في ادارة المخاطر	المقياس	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
25. يتعاون قسم التدقيق و قسم ادارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات لتحسين عملية ادارة المخاطر	التكرار	1	13	16	2,50	,572	موافق
	النسبة٪	3.3	43.3	53.3			
26. يقوم نشاط التدقيق بتقييم احتمالات وقوع التزوير او الاحتيال وكيفية مواجهتها	التكرار	2	5	23	2,70	,596	موافق
	النسبة٪	6.7	16.7	76.6			
27. يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود اجراءات داخلية فعالة لقياس المخاطر التشغيلية لتقييم مستوى كفاية رأس المال للبنك	التكرار	15	12	3	1,60	,675	غ موافق
	النسبة٪	50	40	10			
28. يتولى المدقق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة، بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة والاجراءات الرقابية للحد منها	التكرار	1	8	21	2,67	,547	موافق
	النسبة٪	3.3	26.7	70			
29. يقوم المدقق الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من قبل الادارة	التكرار	20	7	3	1,43	,679	غ موافق
	النسبة٪	66.7	23.3	10			
30. يوجد ادراك لدى المدقق الداخلي بأهمية و تأثيرات المخاطر المصرفية ، ومنه الحاجة لوضع انظمة رقابة فعالة	التكرار	0	0	30	3,00	,000	موافق
	النسبة٪	00	00	100			
31. يشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم الأداء والرقابة بهدف الاسهام في تحسين ادارة المخاطر	التكرار	1	8	21	2,67	,547	موافق
	النسبة٪	3.3	26.7	100			
32. يوفر التدقيق الداخلي المعلومات بشكل دقيق ومنظم للادارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتحسين نظام ادارة المخاطر	التكرار	3	6	21	2,60	,675	موافق
	النسبة٪	10	20	70			
المجموع					2,40	0,60	موافق

المصدر:اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

التعليق:

المحور الثالث: اختيار العلاقة بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها.

اتضح لنا من الجدول رقم (2-5) أن أفراد العينة كانو على اتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي كلي (2.40) أي أن للتدقيق الداخلي دورا في إدارة المخاطر المصرفية.

حيث يشكل كل منهما أداة من الأدوات المهمة في إدارة البنوك وذلك بالتعاون بينهما في مجال تبادل المعلومات بهدف تحسين وتفعيل عملية إدارة المخاطر،

وهذا ما يوضحه الانحراف المعياري (0.6) و التوجه **"موافق"**.

وبالنسبة لفقرات المحورالثالث: تحصلت الفقرة (6) التي تنص على (يوحد إدراك لدى المدقق الداخلي بأهمية وتأثيرات المخاطر المصرفية، ومنه الحاجة لوضع أنظمة رقابة فعالة) على أعلى قيمة بمتوسط حسبي (3) دليل على اتفاق جميع أفراد العينة حيث أن عملية التدقيق الداخلي على دراية كافية بأهمية إدارة المخاطر المصرفية وحتى يتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة يجب أن يكون نظام رقابة فعال.

في حين تحصلت الفقرة (5) التي تنص على (يقوم المدقق الداخلي بتحديد المخاطر المقبولة) على أدنى قيمة بمتوسط حسابي (1.43) وأقل من المتوسط الحسابي الكلي (2.40) وهذا دليل على عدم اتفاق آراء أفراد العينة حول هذه الفقرة، وهذا ما يوضحه الانحراف المعياري (0.67) وكان التوجه **"غير موافق"**.

دراسة الارتباط (Correlations) بين محاور الاستبيان باستخدام معامل بيرسون ومستوى الدلالة الاحصائيةsig:

جدول رقم (2-6) **: الارتباطCorrelations**

		المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول: مكانة التدقيق في المؤسسة و مدى تطبيقها لمعايير التدقيق	**Pearson Correlation** معامل الارتباط		,721**	,491**
	Sig. (2-tailed)		,000	,006
	N		30	30
المحور الثاني: علاقة أنشطة التدقيق بادارة المخاطر	**Pearson Correlation** معامل الارتباط	,721**		,755**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000
	N	30		30
المحور الثالث:ختبار العلاقة بين دور المدقق الداخلي في ادارة المخاطر	Pearson Correlation معامل الارتباط	,491**	,755**	
	Sig. (2-tailed)	,006	,000	
	N	30	30	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

** هناك ارتباط عند القيمة sig تساوي 0,01

المصدر: مخرجات spss v19

المطلب الثالث: مناقشة النتائج (اختبار الفرضيات)

1 –"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكانة مهنة التدقيق ومدى تطبيقها لمعايير التدقيق وبين إدارة المخاطر" عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$).

تم استخدام اختبار بيرسون (معامل الارتباط) لإيجاد العلاقة والنتائج مبينة في الجدول رقم (2-6) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وقيمة R= 0.721 مما يعني قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين مكانة مهنة التدقيق الداخلي في البنوك ومدى تطبيقها لمعايير التدقيق وبين إدارة المخاطر عند مستوى دلالة إحصائية (α=0.05)

2 - " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين أنشطة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وبين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر" عند مستوى دلالة إحصائية (α=0.05)

من اختبار هذه الفرضية استعملنا معامل الارتباط لمعرفة مدى صدقها من عدمه، وذلك من خلال وضع فرضية العدم والفرضية البديلة كالآتي:

أ - **فرضية العدم** : وهي الفرضية الصفرية H_0:

تعني عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين أنشطة التدقيق الداخلي وبين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر.

ب - **الفرضية البديلة H_1**: وتعني وجود علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين أنشطة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وبين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر.

وباعتبارα (مستوى الدلالة المعنوية) هو أقصى احتمال يمكن تحمله من الخطأ، أي أن القيمة التي تعطي الفرضية العدم مقدرة بـ 5% والباقي 95% تعطي الفرضية البديلة نسبة صحتها حيث إذا كان:

α: أكثر من القيمة الاحتمالية (sig) نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة.

α: أقل من القيمة الاحتمالية نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم.

ومن خلال الجدول رقم ( ) نلاحظ وجود قوة ارتباط بين المتغيرين بـ 0.1755 ، كما نلاحظ القيمة الاحتمالية (sig) 0.000 أقل من قيمة (α=0.05) ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1.

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنشطة التدقيق الداخلي وبين دور المدقق في إدارة المخاطر".

النتائج

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدرسة التي أجريت على أفراد العينة المدروسة (بنوك ورقلة):

1 **لقد بينت الدراسة أهمية التدقيق الداخلي في البنوك ومدى تطبيقها لمعايير التدقيق (الاستقلالية، الموضوعية، وجودة التدقيق)من قبل قسم التدقيق الداخلي في البنوك المدروسة، وتتمثل في:**

- ✓ التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح أن أنشطتهم تمت وفقا لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

- ✓ المدقق الداخلي ملتزم بالحياد والنزاهة عند أداء مهامه.
- ✓ يقوم المدقق بمراجعة مستقلة لأنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة.
- ✓ اداء المدقق الداخلي يخضع للفحص من قبل لجنة التدقيق.
- ✓ يقوم المدقق الداخلي بالتقييم والتحليل من خلال وثائق رسمية وغير رسمية.

2 **كما بينت الدراسة مدى مساهمة أنشطة التدقيق في إدارة المخاطر، وتمثلت في :**

- ✓ قسم التدقيق الداخلي يقوم بإعداد خطة للتدقيق سنويا وفقا للمخاطر المدروسة.
- ✓ يعمل نظام لتدقيق الداخلي على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط البنك.
- ✓ يساعد نشاط التدقيق على ترسيخ آليات فعالة للرقابة.
- ✓ يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين إدارة المخاطر.
- ✓ يوفر التدقيق المعلومات للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في البنك

3 - **للمدقق الداخلي دور مهم في إدارة المخاطر تمثلت في :**

- ✓ قسم التدقيق الداخلي يتعاون مع قسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات لتحسين عملية إدارة المخاطر.
- ✓ المدقق الداخلي يقدم استشارات لإدارة المخاطر وليس من مهامه القيام بعملية إدارة المخاطر.
- ✓ ادراك المدقق بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك.
- ✓ يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود رقابة داخلية فعالة لقياس المخاطر لتقييم مستوى كفاية رأس المال للبنك.

خاتمة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل إلى التعريف على عينة من البنوك التي تم الاستعانة بها في الدراسة التطبيقية وتم التعرض إلى أسلوب المراجعة على مستواها كما تم استخدام البرامج الاحصائية من اجل اختبار الفرضيات التي ساهمت في تفسير ا النتائج التي توصلنا إليهاعلى ضوء نتائج الدراسة توصلنا إلى الإجابة على أسئلة الإشكالية الرئيسية وما تفرع عنها من التساؤلات الفرعية المتمثلة في قياس مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في ادارة المخاطر على مستوى البنوك العاملة في ولاية ورقلة و مدى التزامه بالمعايير التدقيق الدولية

كما توصلنا الى وجود تنسيق بين التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر و ذلك من خلال تبادل المعلومات بهدف التقليل من حدة المخاطر المصرفية حتى يتمكن البنك من تحقيق اهدافه المتمثلة في الاستمرارية تحقيق الارباح و الحفاظ على حقوق اصحاب المصالح

فهرس الأشكال	الصفحة
الشكل رقم(1–01): موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية	09
الشكل رقم1–02: أنواع المخاطر المصرفية وطرق قياسها	15
الشكل رقم:02–03وصف عينة الدراسة (التوزيع التكراري، النسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية):	30
الشكل رقم:02–04: توررزيع أفراد العينة حسب العمر	30
الشكل رقم:02–05 توررزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	31
الشكل رقم:03–06توررزيع أفراد العينة حسب الخبرة	31
الشكل رقم:03–07 توررزيع أفراد العينة حسب تلقي التدريب في مجال التدقيق	32
فهرس الجداول	
جدول رقم (1–01) الإطار العام لمعايير التدقيق الداخلي	07
جدول (2–01) : قيمة (ألفا كرونباخ) لكل محور من محاور الاستبيان	29
جدول رقم (2–2) : توزيع درجات الموافقة لمقياس (Likert)	32
جدول رقم (2–3) تمثل اجابات المحور الأول	33
جدول رقم (2–4) تمثل اجابات المحور الثاني	35
جدول رقم (2–5) تمثل اجابات المحور االثالث	37
جدول رقم (2–6) : الارتباطCorrelations	39
فهرس الملاحق	
الملحق رقم: 2–01 : استمارة الاستبيان	51

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح– ورقـلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

استبيان

هذا الاستبيان استكمالا لمذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة بعنوان:

دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية دراسة عينة من البنوك ولاية ورقلة

خلال 2013

من إعداد الطالبة: مرابط نوال

ونحيطكم علما أن الاستبيان لغرض علمي بحت، لذا أرجو من سيادتكم التكرم بإبداء أرائكم على الأفكار أدناه وذلك بوضع إشارة (X) أمام الإجابة التي تتوافق مع اختياركم و ذلك بعد قراءة كل الأفكار في كل جزء لأنها عبارة عن أفكار متسلسلة و مترابطة.

لكم مني جزيل الشكر على تعاونكم.

المعلومات الشخصية:

الجنس: ☐ **ذكر** ☐ **أنثى**

الفئة العمرية: ☐ **مابين 20 و 30 سنة** ☐ **مابين 31 و 40 سنة** ☐ **مابين 41 و 50 سنة** ☐ **أكثر من 50 سنة**

المستوى الدراسي: ☐ **ابتدائي** ☐ **متوسط** ☐ **ثانوي** ☐ **جامعي**

الوظيفة الحالية: ☐ **إطار** ☐ **إداري** ☐ **تقني**

سنوات الخبرة: ☐ **أقل من 5 سنوات** ☐ **من 6 إلى 10 سنوات** ☐ **من 11 إلى 15 سنة** ☐ **أكثر من 15سنة**

عدد الدورات التدريبية.....

مجال الدورات: محاسبة ☐ **التدقيق** ☐ **تكنولوجيا الحاسوب** ☐

I. المحور الأول: مكانة التدقيق في المؤسسة و مدى تطبيقها لمعايير التدقيق(الاستقلالية و الموضوعية و الكفاءة المهنية و إنشاء خطة تدقيق و وجودة التدقيق و خضوع التدقيق للتقييم)

	غير موافق	محايد	موافق
1 –هناك تدخل من طرف الادارة العليا لتحديد نطاق عمل المدقق			
2 –يقوم المدقق الداخلي بمراجعة مستقلة لأنظمة الرقابة في المؤسسة			
3 –يقوم المدقق بالتقييم و التحليل من خلال الوثائق رسمية			
4 –يلتزم المدقق الداخلي بالحياد و النزاهة عند اداء مهامه			
5 –يتولى قسم التدقيق الداخلي التأكد من ان ادارة المخاطر التشغيلية تعمل بكفاءة			
6 –يتم تحديد طبيعة خدمات التدقيق الداخلي وأنشطته شكل موثق			
7 –لدعم استقلالية أنشطة التدقيق الداخلي يجب فحص الأداء من قبل المدقق خارجي			
8 –لدعم انشطة التدقيق الداخلي يجب فحص الأداء من قبل لجنة التدقيق			
9 –يتم تحديد الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الداخلي			
10 – التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح ان انشطتهم تمت وفقا لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي			
11 – يتميز اداء المدقق الداخلي بالموضوعية حيث يمكن التحقق من ذالك من قبل مدقق خارجي			
12 – يرتكز عمل المدقق الداخلي على الأخطاء الهامة التي يتم تحديدها بواسطة الادارة			

2– المحور الثاني: علاقة أنشطة التدقيق بادارة المخاطر

	لا اوافق	محايد	اوافق
13 – يقوم قسم التدقيق الداخلي باعداد خطة لبتدقيق السنوية وفقا للمخاطر المدروسة			
14 – تقوم لجنة التدقيق بالموافقة على خطة التدقيق			
15 – يتم التأكد باستمرار من توفر الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة			
16 – يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين ادارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية			
17 – يساهم التدقيق الداخلي في تحسين ادارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية			
18 – يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط البنك			
19 – يساعد نشاط التدقيق الداخلي على ترسيخ اليات فعالة للرقابة			
20 – يتأكد المدقق الداخلي من المستوى الذي تتقبله الادارة من المخاطر(الحد المقبول)			
21 – على المدقق الداخلي بناء نتائج عمله على اساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية			
22 – يوفر التدقيق الداخلي المعلومات الازمة لادارة المخاطر			
23 – يلتزم المدقق بايصال النتائج من خلال التقارير للجهات المعنية			
24 – اذا نشأ خلاف بين المدقق الداخلي و الادارة يقوم المدقق الداخلي برفع تقرير الى لجنة التدقيق لحل النزا			

3– المحور الثالث: اختبار العلاقة بين دور المدقق الداخلي في ادارة المخاطر

	لا اوافق	محايد	اوافق
25 – يتعاون قسم التدقيق و قسم ادارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات لتحسين عملية ادارة المخاطر			
26 – يقوم نشاط التدقيق بتقييم احتمالات وقوع التزوير او الاحتيال وكيفية مواجهتها			
27 – يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود اجراءات داخلية فعالة لقياس المخاطر التشغيلية لتقييم مستوى كفاية رأس المال للبنك			
28 – يتولى المدقق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة، بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة والاجراءات الرقابية للحد منها			
29 – يقوم المدقق الداخلي بتحديد مستى المخاطر المقبولة من قبل الادارة			
30 – يوجد ادراك لدى المدقق الداخلي بأهمية و تأثيرات المخاطر المصرفية ، ومنه الحاجة لوضع انظمة رقابة فعالة			
31 – يشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم الأداء والرقابة بهدف الاسهام في تحسين ادارة المخاطر			
32 – يوفر التدقيق الداخلي المعلومات بشكل دقيق ومنظم للادارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتحسين نظام ادارة المخاطر			

جزاكم الله خيرا لتعاوكم شكرا

. لقد تزايدت أهمية التدقيق الداخلي بناء على الرغبة في الحفاظ على القيمة الاقتصادية للبنوك وعلى حقوق المساهمين و اصحاب المصالح ،كماتحولت النظرة الى مهنة التدقيق الداخلي من تدقيق ادوات الرقابة الى تقييم المخاطر وقد اثر ذلك في مجال عملها فاصبح يشمل المنظمة ككل بدلا من التركيز على العمليات المالية و المحاسبية واصبح المدقق مطالب بتحديد عوامل الخطر على مستوى المنظمة

وأظهرت النتائج أهمية التدقيق الداخلي داخل المؤسسات المصرفية وما تحققه من أهداف كحماية أصول المؤسسة وزيادة الموثوقية بالقوائم المالية ومراجعة مدى التزام البنك بالسياسات والإجراءات والقوانين داخل البنك.

وأظهرت كذلك مدى مساهمة المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر وذلك من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية الذي يساهم في تقليص وتحديد المخاطر المصرفية ودرجة خطورتها المختلفة من مخطر غلى آخر. لذا تعتبر الكفاءة المهنية للمدقق عنصرا هاما في اداء مهامه بشكل مناسب وتشمل الكفاءة في المعرفة والخبرة واستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف في ادارة التدقيق

التوصيات:

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج الدراسة ندرج التوصيات التي تهدف إلى تطوير وتقدم مهنة التدقيق الداخلي في البنوك:

- ضرورة بذل المزيد من الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر وتفعيل نظام الرقابة الداخلية.
- ضرورة تقديم الدعم للمدقق الداخلي من خلال توفير المعلومات اللازمة والتصدي للعراقيل التي تواجهه في أداء مهامه.
- متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ومدى علاقتها بإدارة المخاطر.
- من الضروري أن تهتم التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية قسم التدقيق الداخلي بالبنك ومؤهلات العاملين بها.

- ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في البنوك.
- يجب على البنوك إتباع سياسات لإدارة المخاطر و استحداث مصالح يكون هدفها التحكم في درجات

- المخاطر التي تتعرض لها البنوك على تنوعها و ذلك من خلال قيامها بالعديد من الوظائف أهمها :

- تقدير المخاطر و التحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك.

– مساعدة البنك على حساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل.

- من الضروري أن يأخذ المدققون في البنوك بعين الاعتبار تأثير العوامل البيئية عند تقييم فعالية أساليب وإجراءات نظم الرقابة الداخلية للمصرف ومن بين هذه العوامل :
  - الهيكل التنظيمي للمصرف
  - طريقة تفويض السلطة
  - نوعية الإشراف الإداري.
- أن يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمهارات والخبرات المطلوبة القادرة على مراقبة ودعم إدارة المخاطر.
- يجب على البنوك استقطاب كفاءات بنكية لسد فجوة الخبرات المهنية عالية التخصص في مجال إدارة المخاطر و الإشراف على هذا النشاط الجديد إضافة الى تأهيل الخبرات الموجودة من خلال البرامج التدريبية الداخلية و الخارجية.
- تنظيم دورات تدريبية للمدققين من قبل البنوك التي يعمل بها هؤلاء المدققون في مجال تخصصهم من أجل رفع وتحسين أدائهم.
-

الآفاق المستقبلية

- دور المدقق الداخلي في تقويم وتقييم نظام المراقبة الداخلية في البنوك
- دور معايير التدقيق في الكشف عن أوجه القصور في الأداء المهني في ضوء الأزمة المالية
- دور التدقيق الداخلي في اكتشاف و منع التحايل المالي على مستوى المؤسسات المالية و المصرفية

المراجع باللغة العربية:

1 الكتب:

1. خالد راغب الخطيب، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية، مكتبة المجتمع العربي للنشر- عمان 2010
2. احمد حلمي جمعة- التدقيق الداخلي والحكومي- دار الصفار للنشر- عمان 2011-
3. أحمد حلمي جمعة، المدخل الى التدقيق والتأكيد الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2009.
4. رأفت سلامة محمود، علم تدقيق الحسابات النظري، دار الميسرة للنشر و التوزيع، 2011
5. طارق عبد العال حماد، ادارة المخاطر(افراد، ادارات، بنوك)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
6. سعدابي ابراهيم احمد، دور حوكمة الشركة والمراجعة الداخلية في تطوير الاقتصاد الوطني، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة 2008
7. كريمة علي الجوهر، د.صالح العقدة، إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية واثرها في تعزيز إدارة المخاطر،منشورات المنظمة العربية لتنمية الادارة (بحوث ودراسات)، القاهرة 2012
8. صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، دار الكتاب الحديث، القاهرة 2010
9. محمد الجبالي ايهاب نظمي، قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة،2012،
10. إبراهيم نور وآخرون، ادارة المخاطر، دار الميسرة للنشر ، عمان، 2011.
11. عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة،إدارة الائتمان، دار وائل للنشر- عمان – 1999،
12. محمود ابراهيم نور . وJخرون- إدارة المخاطر- دار المسيرة للنشر – عمان
13. ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2006
14. عمار بوحوش،و اخرون، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، 2011

2-الرسائل والمذكرات الجامعية

14. كمال محمد كامل سعيد النونو، مدى تطبيق معايير التدقيق في البنوك الاسلامية، الجامعة الاسلامية غزة، مذكرة ماجستير 2009
15. يوسف سعيد، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والاداري(سوق فلسطين للأوراق المالية)، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة 2007.
16. ايهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية(البنوك الفلسطينية وقطاع غزة)، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة 2011,

17. مسعى سمير، تسيير القروض المصرفية، دراسة حالة BADR، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2008,

18. أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2007,

19. عبد الواحد عردة، ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة،2004

28. ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العامة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية –غزة 2011

20. شعباني لطفي,المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين سير المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2004

21.

3–التقارير و المجلات العلمية:

22. أحمد الرضي، النظام الرقابي المصرفي في سورية ومتطلبات مبادىء بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر المستجدات العمل المصرفي في سورية–دمشق– 2005

23. مجيد الشرع محددات التدقيق المصرفي في نظام المعلومات المحاسبية للعمليات المصرفية على المصارف الأردنية مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد، 2006

24. معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها، قياسها،ادارتها والحد منها، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي السابع يومي 16و17 أفريل 2006 جامعة الزيتونة الاردنية

25. احمد حلمي جمعة، دور المدقق الداخلي في ادارة المخاطر في البنوك التجارية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي ،عمان الأردن، 2007

26. حسين بلعجوز، بوقرة رابح، ادارة المخاطر المصرفي، مع الاشارة لحالة الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر 2010

27. نصر عبد الكريم، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتر الدولي الخامس، جامعة فيلاديلفيا 2007

28. م.فريدة، م. صالح، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول مهنة الدقيق في الجزائر،جامعة سكيكدة يومي 12/11 أكتوبر 2010

الكتب الأجنبية:

29. GERHARD Schroeck,risk management and value ration in Financial institutions,john wiley & sons, canada,2002
30. Christopher L. Culp, The Art of Risk Management, John Wiley & Sons, Inc., 2002.

31. Weston, J., Besley, S. and Brigham, T., Essentials of managerial Finance University of California, Los Anglos, (The Dryden press), 1996
32. Sonay Agca "The performance of Alternative Interest Rate Risk Measures and Immunization Strategies Under a Heath- Jarrow- Morton Frame Work." Journal of finance and Quantitative Analysis. (September 2005)
33. Fouad Arfaoui et al, les risque de la stratégie d'externalisation ,www.les echos.fr/formations/risques/article_11_1.htm,3/12/2006,
34. Stulz ,Rene` M.(2003). Risk management and Derivatives(1st ed.). Mason, Ohio: Thomson South-western.
35. Biyht, Bronwy G; The rules of Crisis Management, BGB afeassociates WTO, Tourism and media, amman, 1998.

مواقع الانترنت:

36. ملتقى المحاسبين الاردنيين والعرب، التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق الداخلي في البنوك من موقع:00: http/www.oazs-net//6838-topic.02/02/2013.h/2
37. www.metrobrokerage.com
38. www.riskmanagement.com
39. http://www.aon.com/risk_management/captive_services/integrated_risk_mgmtsves
40. http://www.aon.com/risk_management/crisis_management/crisis_mgmt_planning_jsp